جامعة غرداية–الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم تجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان :

واقع و آفاق التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا

دراسة تحليلية للفترة : 2000-2020

من اعداد الطالبة : رودي فاطمة تحت إشراف الأستاذ الدكتور: دحو سليمان

نوقشت من طرف اللجنة المتكونة من السادة:

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الاصلية
أويابة صالح	استاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة غرداية
دحو سليمان	استـــاذ	مشرفا و مقررا	جامعة غرداية
مراكشي عبد الحميد	استاذ محاضر ب	مناقشا	جامعة غرداية

السنة الجامعية : 2021– 2022

جامعة غرداية–الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم تجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان :

واقع و آفاق التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا

دراسة تحليلية للفترة 2000-2020

من اعداد الطالبة : رودي فاطمة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: دحو سليمان

نوقشت من طرف اللجنة المتكونة من السادة:

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الاصلية
أويابة صالح	استاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة غرداية
دحو سليمان	استـــاذ	مشرفا و مقررا	جامعة غرداية
مراكشي عبد الحميد	استاذ محاضر ب	مناقشا	جامعة غرداية

السنة الجامعية : **2021 -2022**

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

أهدي بحثي هذا الى:

نبع الحنان ..... **أمي** الحبيبة

الى سندي في الحياة ..... **أبي** الغالي

الى رفيقة دربي..... **أختي** العزيزة خضرة

الى عضديا ..... **أخويا** :حسين وصالح

الى كل من يعرفني من قريب أو بعيد .

فـــــــا طمـة

شكر وعرفان

اتقدم بجزيل شكري :

الى من أشرف على بحثي هذا الأستاذ الدكتور **دحو سليمان** على نصائحه وارشاداته القيمة .

الى الدكتور: **أويابة صالح** على مساعدته و توجيهاته القيمة .

الى مديري في العمل: **بوبطيمة قدور** وزميلتي المقتصدة : **عيساوي سعيدة** على تفهمهما ظروف البحث .

الى زميلتي في العمل **عبد النبي نورة** و ابنتي الخال **ثبيتة وحياة بن شاشة** ، وكذا ابنة الخالة **طواهر مسعودة** على مساعدتهم لي في انجاز هذا البحث .

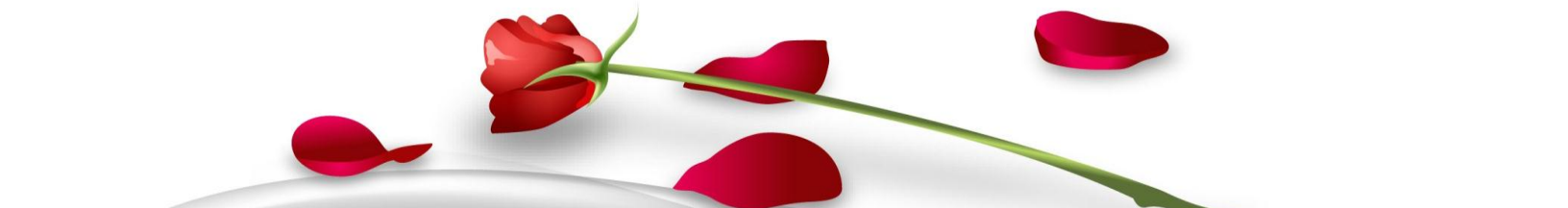

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع وآفاق المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا وذلك من خلال تتبع تطور حجم الصادرات والواردات ووضعية الميزان التجاري بين البلدين خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 بالدراسة والتحليل، وأوضحت النتائج أن حجم هذه المبادلات في تزايد مستمر وخصوصا في السنوات العشر الاخيرة، وهذا ما يوحي بوجود آفاق مستقبلية واعدة لهذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية :

الصادرات والواردات – واقع و آفاق – تركيا – الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyse the reality and prospects of commercial exchanges between Algeria and turkey ,by tracking the evolution of the volume of exports and imports, and the status of the trade balance between the two countries during the period between 2000-2020 by study and analysis , and the results showed that volume of these exchanges is constantly increasing ,especially in the last ten years ,this indicates the existence of promising future prospects for this relationship.

Key words:

Exports and imports – reality and prospects – Turkey – Algeria.

فهرس المحتويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	VI-VII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الجداول	XI
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتجارة الخارجية.	
تمهيد	07
المبحث الأول : مدخل للتجارة الخـــارجية	08
المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية ،أهميتها وأسباب قيامها	08
المطلب الثاني : عموميات حول : الصادرات، الواردات والميزان التجاري	12
المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية الجزائرية من عهد الدولة العثمانية الى يومنا هذا	18
المبحث الثاني :الدراســـات الســـابقة	29
المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية	29
المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية	32
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	41
المبحث الأول: هيكل المبادلات للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	42
المطلب الأول : تحليل تطور حصيلة المبادلات التجارية	42

المطلب الثاني: التركيز السلعي للمبادلات التجارية	48
المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية	54
المبحث الثاني : المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا وآفاقها المستقبلية	64
المطلب الأول : تحليل حصيلة تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا	64
المطلب الثاني العلاقات التجارية بين الجزائر وتركيا وأثرها على التنمية الاقتصادية	72
المطلب الثالث : الآفاق المستقبلية للمبادلات التجارية والعلاقات الجزائرية التركية	75
خلاصة الفصل	78
خـــــاتمة	80
قائمة المصادر والمراجع	84

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حصيلة تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	42
02	حصيلة تطور التركيز السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	48
03	حصيلة تطور التركيز السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	50
04	حصيلة تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018	54
05	حصيلة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية سنتي 2019-2020	58
06	حصيلة تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018	60
07	حصيلة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية سنتي 2019-2020	62
08	حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا **خلال الفترة** 2000-2020	64
09	حصيلة الواردات الجزائرية من تركيا **خلال الفترة** 2000-2020	67
10	حصيلة الميزان التجاري بين الجزائر وتركيا **خلال الفترة** 2000-2020	69

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	45
02	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2020	46
03	تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000-2020	47
04	اتجاه تركيبة الصادرات السلعية للجزائر في 2020	49
05	اتجاه تركيبة الواردات السلعية للجزائر في 2020	53
06	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018 حسب التوزيع الجغرافي	55
07	نسب الصادرات الجزائرية سنة 2018 حسب التوزيع الجغرافي	56
08	تطور الصادرات الجزائرية نحو الدول الآسيوية	57
09	تطور الصادرات الجزائ رية نحو الدول العربية	58
10	نسب الصادرات الجزائرية سنة 2020 حسب التوزيع الجغرافي	59
11	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018 حسب التوزيع الجغرافي	61
12	نسب الواردات الجزائرية سنة 2018 حسب التوزيع الجغرافي	62
13	نسب الواردات الجزائرية سنة 2020 حسب التوزيع الجغرافي	63
14	تطور حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا خلال الفترة 2000-2020	66
15	منحى تطور حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا خلال الفترة 2000-2020	66
16	تطور حصيلة الواردات الجزائرية من تركيا خلال الفترة 2000-2020	68
17	منحى تطور حصيلة الواردات الجزائرية من تركيا خلال الفترة 2000-2020	69
18	تطور الميزان التجاري بين الجزائر وتركيا خلال الفترة 2000-2020	71

مقدمـــــة

1-تمهيـــــد

ان محور العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في المبادلات التجارية الدولية، اذ انها تمثل اللبنة الأساسية التي قامت عليها منذ القدم، وذلك من خلال صور التبادل التجاري المختلفة والمتمثلة في السلع والافراد ورؤوس الاموال، بغية اشباع حاجات ملحة وتحقيق فوائد من ورائها.

وقد تطورت أشكال التبادل مع تطور المجتمعات فكان لزاما تقنين هذه العلاقات و المبادلات من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تجارية على رأسها اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة.

وحتى لا تكون البلدان النامية بمعزل عن هذه الاتفاقيات فقد سارعت للتوقيع عليها واتخاذ مختلف التدابير والاصلاحات الممكنة في اقتصادياتها من اجل الانضمام اليها، فالمبادلات التجارية الدولية ليست سهلة مثلما هو الشأن في المبادلات التجارية الداخلية، وذلك للاختلاف والتعقيد الكبير في التجارة الخارجية من اختلاف في المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية وحتى الجغرافية منها والمناخية ...الخ، لذلك كان لزاما على الدول النامية مسايرة قواعد واسس التجارة الدولية ومحاولة اكتساب الخبرات فيها من خلال مبادلاتها و معاملاتها التجارية مع العالم الخارجي.

والجزائر باعتبارها من الدول النامية فقد اهتمت دائما بتجارتها الخارجية خصوصا بعد الاستقلال من خلال قيامها بالعديد من الاصلاحات المتتالية باصدارها لقوانين تنظمها و كذا بمحاولاتها العديدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا الشراكة الاورو-متوسطية مع الاتحاد الاوروبي و مع تركيا في السنوات الأخيرة التي شهدت علاقاتهما تطورا ملحوظا في كل

المجالات و خصوصا التجارية منها الذي هو موضوع دراستنا هذه، والتي طرحنا لها الاشكالية التالية.

2- الإشكالية العامة الدراسة: تم طرح اشكالية هذا البحث على النحو التالي :

ما هو واقع التبادل التجاري بين الجزائر و تركيا ,وماهي الآفاق المستقبلية لهذا التبادل ؟

وقد اندرجت تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-هل حجم التبادل بين البلدين في تزايد مستمر؟

-كم تمثل نسبة التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا مقارنة مع حجم التجارة الخارجية الكلية؟

3-الفرضيات: وضعنا الفرضيات التالية للإجابة عن الاشكالية المطروحة:

- يحتل التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري .وله آفاق وتحديات كبيرة مستقبلا.

- حجم التبادل التجاري بين البلدين في تزايد مستمر.

- يمثل حجم التبادل التجاري مع تركيا نسبة لا بأس بها من حجم التجارة الخارجية الجزائرية.

4-أسباب إختيار الموضوع:

-تماشي الموضوع مع التخصص.

-تزايد وتنامي العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتركيا بشكل لافت في الآونة الأخيرة.

-الرغبة في دراسة المواضيع الخاصة بالاقتصاد الجزائري وتعاملاته الخارجية.

5-أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال توجه الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة الى زيادة حجم المبادلات التجارية مع تركيا' وحتى الاستثمارات التركية في الجزائر شهدت تطورا ملحوظا ولافتا, اضافة الى رغبة الجزائر في مسايرة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من جهة

وتنويع الشركاء الاقتصاديين من جهة اخرى.

6-أهداف الدراسة:

-التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الجزائر وتركيا وحجم التبادل التجاري بينهما.

-ابراز أهمية ومستقبل هذه العلاقة.

-ابراز واقع التبادل التجاري و حجم الاستثمارات التركية في الجزائر.

-تحليل تطور حجم التبادل التجاري بين الجزائر والخارج بصفة عامة ومع تركيا بصفة خاصة.

-تحديد نقاط القوة والضعف لهذا التبادل والآفاق المستقبلية له.

7-حدود الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بتحديد الفترة الممتدة من (2000-2020) لمعرفة التطور في حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا.

8-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

للاجابة على اشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والخارج ومع تركيا تحديدا وتحليل تطور هذه العلاقة.

-وكذا اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية من عهد الدولة العثمانية باعتبار أن الدراسة تشمل التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا.

9- هيكل الدراسة :

بغية معالجة الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين.

خصصنا الفصل الاول منه لدراسة **الجانب النظري** من خلال مبحثين خصصنا الاول منه لمدخل للتجارة الخارجية تعريفا واهمية وشرحا لشقي المبادلات التجارية المتمثلة في الصادرات

والواردات وكذا الميزان التجاري وكذا التطور التاريخي لها من العهد العثماني الى يومنا هذا وخصصنا المبحث الثاني منه للدراسات السابقة في هذا الموضوع بنوعيها المحلية و العربية.

والفصل الثاني منها خصصناه **للدراسة التطبيقية** في مبحثين الأول منه لهيكل المبادلات التجارية الجزائرية من خلال عرض اجمالي و تحليلي لحصيلة المبادلات التجارية في الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2020 و التركيز السلعي لها وكذا توزيعها الجغرافي، وفي المبحث الثاني منه للمبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا والآفاق المستقبلية لها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتجارة الخارجية

تمهيـــد:

إن التجارة الخارجية ليست وليدة الصدفة، بل تطورت حسب ما تمليه الظروف الداخلية والخارجية للدول، فعند وجود وفرة من أي عنصر في أي بلد تكون الحاجة لتصديره بغية التخلص من الفائض منه وكذا الاستفادة من العائذ منه، وبالمقابل عند وجود الحاجة لعنصر مفقود أو قليل في أي بلد ووفرته في بلد آخر كان لزاما محاولة استيراده واشباع رغبة الطلب المحلي منه.

من هنا ظهرت فكرة المبادلات التجارية وتطورت حتى اصبحت على ما هي عليه في يومنا هذا وسنحاول من خلال هذا الفصل تقديم تأصيل نظري للتجارة الخارجية من خلال المبحث الأول منه كمدخل للتجارة الخارجية ، مقسما الى ثلاث مطالب كما يلي :

المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية أهميتها وأسباب قيامها.

المطلب الثاني: عموميات حول الصادرات والواردات والميزان التجاري.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية.

وخصصنا المبحث الثاني منه للدراسات السابقة حول موضوعنا هذا، مقسما الى مطلبين كما يلي :

المطلب الاول : الدراسات السابقة المحلية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية

من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم تعريف للتجارة الخارجية ومدى أهميتها وأسباب قيامها في مطلب أول، وعموميات حول الصادرات والواردات والميزان التجاري في مطلب ثان، مع تخصيص مطلب ثالث لتتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية من العهد العثماني الى يومنا هذا مرورا بفترة الإحتلال الفرنسي.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية، أهميتها وأسباب قيامها.

الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها " عملية إنتقال السلع و الخدمات بين الدول، والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول "[1]

وتعرف أيضا بأنها " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات و الأفراد ورؤوس الأموال التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة"[2]

ويعرفها البعض بأنها " عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف اشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة "[3]

[1] –د.عطاالله علي الزبون ،**التجارة الخارجية** ،دار اليزوري العلمية للنشر و التوزيع ،2019 ،ص :09 .

[2]–جمال جويدان الجمل ،**التجارة الدولية الحديثة** ،مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2016 ، ص : 11 .

[3]–د جميل محمد خالد ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ،الاكاديميون للنشر والتوزيع ،2014 ،ص :217 .

من خلال استعراض التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:[1]

المعنى الضيق : يسمى بالتجارة الخارجية ويشمل

-الصادرات و الواردات المنظورة (السلع).

-الصادرات و الواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع : يسمى بالتجارة الدولية ويشمل

-الصادرات و الواردات المنظورة.

-الصادرات و الواردات غير المنظورة.

-الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

-الهجرة الدولية للأفراد.

اذن يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها جميع المعاملات المادية وغير المادية والمالية بين الدول المختلفة.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

"تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا ، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض،

[1]-د.خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة** ، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2019، ص-ص:12-13 .

اضافة الى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة "[1]

ولها أهمية بالغة في كونها " تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع و انشاء البنية الأساسية

ويؤدي ذلك الى زيادة التكوين الرأسمالي و النهوض بالتنمية الإقتصادية "[2]

وتبرز أهميتها كذلك من خلال كونها " أثرت بدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي العالمي الجديد، فقد ازداد حجمها خلال العشرين عاما الماضية بمقدار ثلاثة أضعاف و نصف عن ما كانت عليه سابقا أي بمعدل سنوي مركب قدره 6.5% "[3]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نحدد أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- ربط المجتمعات مع بعضها البعض.
- المساعدة على فتح أسواق جديدة وخلق فرص تسويقية.
- زيادة رفاهية المجتمع ورفع مستوى المعيشة.
- زيادة الدخل القومي.
- النهوض بالتنمية الاقتصادية.

[1]– جمال جويدان الجمل ،**التجارة الخارجية** ،مركز الكتاب الأكاديمي ،الطبعة العربية الأولى ،2013 ،ص: 12 .

[2]– د. أحمد الحاج ،**قانون التجارة الدولية** ،مركز الكتاب الأكاديمي ،2017 ،ص: 13 .

[3]– د. فوزي عبد الخالق فائق ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الجامعة المفتوحة ،ليبيا ،1998 ،ص: 23 .

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

اذا كان سبب قيام التجارة الداخلية هو اشباع حاجات و رغبات المستهلك المحلي، فما الحاجة التي أدت الى تعدي الحدود الجغرافية ؟

" إن الأسباب و المبررات الاقتصادية لقيام التجارة الدولية الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو الى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة هذا البلد ألا وهي رفع مستوى المعيشة "[1]

ولا يقتصر فقط على رفع مستوى المعيشة بل يتعداها الى الأسباب التالية :[2]

- صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية المكتسبة.
- التخصص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج.
- الفائض في الإنتاج المحلي مما يتطلب البحث عن أسواق جديدة خارجية لتسويقه[3].

اضافة الى مجموعة من العوامل الأخرى :[4]

- **اختلاف العوامل الجغرافية للدول:** مثل الموقع الجغرافي، المناخ، الموارد الطبيعية.
- **اختلاف العوامل الاقتصادية:** مثل الموارد البشرية ،رؤوس الأموال، تكاليف الإنتاج.
- **اختلاف العوامل التكنلوجية:** أي الأساليب و الوسائل المستخدمة في عمليات الانتاج أما التقدم التكنلوجي فيتمثل في تطوير هذه الوسائل و الأساليب مما يؤدي الى خفض تكلفة الانتاج و تحسين نوعية المنتجات.

---

[1]– جمال جويدان الجمل ،**التجارة الخارجية** ،مرجع سابق ،ص:21 .

[2]–درار عياش وآخرون ،مقال بعنوان **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000–2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 27،3013 ، ص :31 .

[3]– حساني عمر ،**واقع وآفاق التبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية 2008** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة مستغانم ،السنة الجامعية 2020–2021 ،ص :04 .

[4]–د. صلاح حسن السيسي ،**التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية –النظريات والسياسات** –،دار الكتاب الحديث ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،2014،ص–ص:24–25 .

المطلب الثاني: عموميات حول : الصادرات، الواردات، الميزان التجاري

الفرع الأول: الصادرات، تعريفها وأهميتها واهدافها.

أولا: تعريف الصادرات

يعرف فريد النجار التصدير على أنه :" مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول وأسواق عالمية أخرى وهذا من أجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة "[1]

من خلال التعريف نستنبط ان الصادرات تعرف بأنها مجموع السلع والخدمات والمعلومات والأموال والموارد البشرية التي تحولها الدولة وشركاتها الى الأسواق الخارجية بغرض تحقيق أرباح وقيم مضافة.

ثانيا: أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية:

1-تدعيم النمو الاقتصادي:

ان تشجيع الصادرات يؤدي الى دعم النمو الاقتصادي في البلد من خلال التحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي تحسين المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية [2]

---

[1] مريم بن سعادة وساجية بومعيزة ،**استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة جيجل ، السنة الجامعية 2019/2018 ، ص: 23.

[2] دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –دراسة حالة واقع تسويق التمور في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،السنة الجامعية 2015 /2016 ،ص :28.

ويكون تشجيع الصادرات من خلال اتباع استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات فنجد العديد من الدول تعمل على تسطير استراتيجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والصادرات التقليدية [1]

2-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتدعيم مركز العملة بين العملات الاجنبية:[2]

إن تدعيم مركز العملة المحلية لا يمكن أن يتم بصفة حاسمة إلا بمعالجة أسباب تدهور القيمة الفعلية لها في أسواق العالم ،تلك المسببات التي تتمثل في إختلال ميزان المدفوعات ،ولذا فإن تنمية الصادرات هي في الواقع من أهم وسائل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وإيقاف تدهور قيمة العملة.

3-تصريف فائض الانتاج المحلي:

عند وصول الصناعات الى نقطة الفائض في الإنتاج والفائض عن حاجة الأسواق المحلية لذلك فلا سبيل أمامها إلا تصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية للنمو والتوسع و البقاء في السوق [3]

ثالثا: أهداف التصدير

- فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية.

زيادة الأرباح واكتساب خبرات جديدة في مجال التصدير.

[1] بن ساحة مصطفى ،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية ، السنة الجامعية 2011/2010 ، ص:90 .

[2] دحو سليمان ،**مرجع سبق ذكره** ،ص:29 .

[3] مريم بن سعادة وساجية بومعيزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:24.

اضافة لما سبق فللتصدير اهداف اخرى نذكر منها:[1]

- ايجاد فرص عمل جديدة من خلال زيادة مداخيل الدولة التي تؤدي الى زيادة الاستثمارات
- توفير العملات الاجنبية الكافية لتمويل العمليات التنموية واقامة المشاريع.
- تحسين مستوى المعيشة للمجتمع وتزايد الدخل الفردي الحقيقي.
- توفير التكنلوجيا الدولية لمراكز الانتاج في الدولة.

الفرع الثاني: الواردات تعريفها وأهميتها

أولا: تعريف الواردات

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن، وزيادة الواردات قد تؤدي الى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية[2]

وينظر الاقتصاديون الى الواردات على انها عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل والانفاق لأنها تعني احلال المنتجات الاجنبية محل المنتجات الوطنية في اشباع جزء من الطلب الكلي، ومن ناحية اخرى فان انخفاض الطلب على السلع المحلية وارتفاع الطلب على السلع الاجنبية يعني تدهور الميزان التجاري [3]

[1] ناريمان بوشجيرة ،**تحليل التنافسية للصادرات الجزائرية في ظل العولمة الاقتصادية** ،مذكرة مكملة لنيل ماستر في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، السنة الجامعية 2014/2015،ص: 33 .

[2] آمال حاجي ،**أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 1970–2013**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ام البواقي السنة الجامعية ،2015/2014 ،ص :08.

[3] رشيدة جيدل ولحسن دردوري ،**محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000–2019** ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6،العدد01،جامعة الوالدي، 2021 ،ص:78 .

ثانيا: أهمية الاستيراد

تحتاج بعض الدول لاستيراد مختلف المواد لعدم توفر الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا وحتى في حالة توفر تلك الامكانيات فإنها قد تنتجها بتكاليف أكثر مما لو قامت باستيرادها من الخارج [1]

- لتغطية الطلب المحلي في حالة ما إذا كان شديد التنوع فهنا تلجأ الدولة للاستيراد لتغطيته.
- تخفيض تكاليف التصنيع فالعديد من المنتجات تكاليف استيرادها اقل من تكاليف انتاجها.
- يعتبر استيراد بعض المنتجات الجديدة و الفريدة من نوعها فرصة للقيادة والتميز في السوق المحلي.

الفرع الثالث: الميزان التجاري، تعريفه وأهميته والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: تعريف الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن رصيد الصادرات والواردات من البضائع أو هو رصيد العمليات التجارية اي المبيعات والمشتريات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري[2]

[1] آمال حاجي، **مرجع سبق ذكره** ،ص:09 .

[2] رشيدة جيدل لحسن دردوري، **مرجع سبق ذكره**، ص:78.

هو فرع من فروع ميزان المدفوعات للبلد يبين العلاقة بين اجمالي الصادرات والواردات الاجمالية وعادة ما يضم الميزان مكونات منها المرئية كالسلع وغير المرئية كالخدمات، الرصيد فائض اذا تجاوزت الصادرات الواردات، في العجز في حالة الواردات تفوق الصادرات[1]

اذن من التعريفين السابقين يكون للميزان التجاري ثلاث حالات كما يلي :

الصادرات > الواردات الرصيد **فائض** في الميزان التجاري.

الصادرات = الواردات الرصيد **توازن** في الميزان التجاري.

الصادرات < الواردات الرصيد **عجز** في الميزان التجاري.

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون ان الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر اكثر مما تستورد، مما يعني ان حجم الانتاج يكون فيها عاليا وأن لبضائعها سعرا تنافسيا وجودة في السوق المحلية والخارجية [2]

وتبرز اهمية الميزان التجاري كذلك عند تحليل مكوناته لمعرفة هيكل اقتصاد ما، ففي الدول النامية تكثر الصادرات من المواد الخام وترتفع الواردات من الخارج ،بينما تمتاز الدول المصنعة بصادرات المنتجات منخفضة التكلفة وواردات المواد الخام.

[1] سعاد بن مسعود و الحدي نجويه، **أثر تغيرات اسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1986-2016** ،مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 6،العدد 01 ،2020 ، ص:206 .

[2] **سعاد بن مسعود والحدي نجوية مرجع سبق ذكره** ، ص:207.

ثالثا: العوامل المؤثرة فيه

من بين اهم العوامل المؤثرة في الميزان التجاري ما يلي :[1]

1-سعر الصرف :

حيث يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل اسعار الواردات اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وفي حالة تخفيض سعر الصرف يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و بالتالي تصبح اسعار الواردات اقل جاذبية.

2-التضخم وتغيرات اسعار الفائدة :

يؤدي التضخم الى ارتفاع الاسعار المحلية وزيادة الواردات ،وارتفاع اسعار الفائدة في الداخل يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال الى البلد واستثمارها وزيادة الانتاج المحلي وبالتالي زيادة الصادرات.

3-معدل نمو الناتج المحلي :

فزيادة الدخل في الدولة يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات وبالتالي اختلال الميزان التجاري.

4-سعي الدول المتخلفة الى السير في طريق التنمية الاقتصادية:

من خلال البرامج التنموية وبالتالي زيادة الواردات من المواد والتجهيزات ومنها حدوث اختلالات في الميزان التجاري.

[1] رشيدة جيدل و لحسن دردوري ،**مرجع سبق ذكره** ، ص-ص :79-80 .(بتصرف)

المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية الجزائرية

يمكن تقسيم تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب مراحل بارزة بداية من العهد العثماني الى يومنا هذا كما يأتي.

الفرع الأول : التجارة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني (1518-1830)

كانت معظم المبادلات التجارية الخارجية تتم مع الدول الأوربية و لاسيما فرنسا حيث عرفت تطورا ملحوظا بعد أن ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر ، فقد سيطر التجار الفرنسيين على جزء كبير من حجم المبادلات التجارية مع الجزائر و وجدو كل التسهيلات لدى حكام الجزائر.

ولقد شهدت الجزائر في عهد البيلربايات (1518-1587) " غنى اقتصادي كبير يرجع الى ثرواتها الزراعية والحيوانية وما يأتيها من أموال الزكوات على الماشية والحبوب والزيتون، بالإضافة الى رسوم الحكر على أراضي المخزن و ضريبة الصادرات و الواردات وخمس غنائم البحر التي كان يغنمها الرياس، وأموال الجزية التي كانت مفروضة على الدول الأوروبية "[1]

أما عن الصناعة فقد كانت صناعة تقليدية كصناعة النسيج و البرانس و الزرابي و الحياك وغيرها، وقد عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا في حين كانت تصدر كميات وافرة من الحبوب و البضائع الأخرى و الصوف و الجلود و الشمع و النسيج الى الخارج "[2] .

ثم توسعت التجارة الخارجية الجزائرية لتشمل الدول الأوروبية الأخرى، فكانت تستورد من مرسيليا الأقمشة و الحرير والبن و السكر و الحديد و الورق، أما من دول أروبا الشمالية

[1]- د.يحي بوعزيز ، **الموجز في تاريخ الجزائر القديمة والوسطى** ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ،ص: 276 .

[2]- د.صالح فركوس ،**تاريخ الجزائر ماقبل التاريخ الى غاية الاستقلال** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2005، ص-ص :116-117 .

(هولندا، السويد، الدنمارك) فكانت تستورد منها الصواري و الحبال و البارود و الأخشاب، وكانت تصدر لها المواد الزراعية الأساسية.

وكانت الجزائر تحتكر تجارة المواد الأساسية لحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي إلا أن " شالر" اعتبر أن نظام الاحتكار الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية في جميع المرافق

ومنعها تصدير المنتجات المحلية الى الخارج قد أدى الى خراب التجارة الخارجية وقضى على الزراعة قضاء مبرما.

أما المبادلات التجارية مع الأقطار المغاربية بصفة عامة و السودان الغربي كان قليلا بسبب عدم ادخال العملة النقدية كوسيلة في المبادلات التجارية فكان يغلب عليها طابع المقايضة، بالإضافة الى أن القوافل كانت تقوم برحلة واحدة خلال سنتين أو ثلاث سنوات لصعوبة المسالك و بعد المسافة و أيضا الصراعات بين القبائل العربية والطوارق.

وبعد تغير نظام الحكم في عهد البشاوات (1587-1659) فقد اهتم البشاوات بجمع أكبر قدر ممكن من الأموال طوال فترة حكمهم والمحددة بثلاث سنوات وأهملوا الجوانب الاقتصادية كالزراعة والصناعة والنسيج " ذلك أن هذا النظام قد أثار القلاقل وتمردات القبائل نتيجة ارهاقهم بالضرائب والتكاليف التي لا تطاق "[1]

ليزداد الوضع سوءا في عهد الأغوات (1659-1671) بالاغتيالات والتآمرات ضد الحكام، الى الخسائر التي تتعرض لها الجزائر عن طريق أساطيل أروبا الى سيطرة الفوضى العارمة وعدم الاستقرار.

[1]- **نفس المرجع** ،ص :119 .

ليأتي عهد الدايات (1671–1830) الذي " كان هو الآخر مليئا بالثورات والمآمرات والتمردات نتج عنها اضطرابات في الحالة الاقتصادية للبلاد فأهملت الفلاحة و حدثت مجاعات من كثرة الأهوال والفتن واهتزاز المجتمع، فتوقف الحرث والزرع وأغلقت الأسواق مخافة قطاع الطرق، بالإضافة الى ظاهرة الجفاف التي استمرت سنوات خاصة بشرق البلاد وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة "[1]

وبهذه الأوضاع الحرجة " نشأت بالبلاد طبقة من الدخلاء غالبيتها من الجالية اليهودية التي كانت العامل الرئيسي في وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي " [2]

وقد كان " اليهود مسيطرين على التجارة، فالبحارة يأتون بالغنائم من الغزوات وهم يشترونها ويبيعونها ويحققون أرباحا طائلة، وهم مرابون في تعاملهم مع الجزائريين ويحتكرون الصرافة، كانوا ينصبون مناضد بالشوارع ويستبدلون العملة "[3]

بعد هذه النظرة الإجمالية عن التجارة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني علينا معرفة العوامل الي اعترضت سبيل تطورها خاصة مع اروبا فجل المصادر تؤكد على أن التجارة الجزائرية لم تكن لها أهمية بالنسبة للحكام الأتراك ذلك أن الدايات في الجزائر كان همهم الوحيد فرض الضرائب على عمليتي الاستيراد و التصدير، فكانت ضريبة الاستيراد تقدر ب : 12.5% و ضريبة الصادرات تقدر ب 2.5% و هناك ضريبة أخرى كانت تفرض على كل سفينة ترسو على السواحل الجزائرية وكانت قيمتها تساوي 10 دولارات اسبانية.

[1]– محمد صالح العنتري ،**سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة** منشور من طرف الأستاذ رابح بونار تحت عنوان **مجاعات قسنطينة** ،الجزائر ،1974، ص :32 .

[2]– د. صالح فركوس ،**مرجع سابق** ،ص: 137 .

[3]– عثمان سعدي ،**الجزائر في التاريخ**، دار الأمة للطباعة والنشر ،الجزائر، 2012 ،ص: 420 .

ويمكن القول أن نشاط المجتمع الجزائري في المجال التجاري داخليا تميز بالانتشار والتنوع فقد شمل مختلف مناطق البلاد، إلا أن دوره في التجارة الخارجية كان محدودا نظرا للعراقيل والحصار الذي فرضته عليه الدول الأوروبية ، كما أن امكانياته المادية المحدودة لم تكن تسمح له بمنافسة الشركات العالمية، ولهذا فإن معظم الأرباح كان يستفيد منها التجار الأوروبيون واليهود.

الفرع الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي (1830-1962)

لعبت التجارة الخارجية دورا هاما في سيطرة فرنسا على ثروات الجزائر وجعلها في خدمة الاقتصاد الفرنسي، فبعد سنة واحدة من الاحتلال (1831) كان حجم التجارة الخارجية الكلي للجزائر استيرادا و تصديرا يقدر ب7.983.600 فرنك، لتتضاعف بأكثر من أربع مرات بعد ست سنوات فقط لتصل نحو36.601.937 فرنك ليصبح في بدايات عهد الحكم المدني سنة 1871 يقدر ب306.703.517فرنك[1] أي تضاعف بأكثر من 38مرة في ظرف أربعة عقود، ما يعطي فكرة عن التطور السريع لحجم التجارة الخارجية الجزائرية لتصل الى 483.837.263فرنك في 1881 ما يمثل ثلاثة أضعاف ما كان موجود في 1861.

وهذا التطور في التجارة الخارجية يمكن تفسيره بالنشاط الكبير للقطاع الاقتصادي الأوروبي بالجزائر، والذي يعود بدوره للتسارع الشديد في الحركة الاستيطانية لا سيما في مرحلة 1870 حتى نهاية القرن 19.

كما ساهم في ذلك تطور شبكة المواصلات كالطرق والسكك الحديدية وحركة الملاحة التجارية و كذا عامل الاستقرار النسبي الذي عرفته الجزائر عموما في مرحلة ما بعد 1871 مقارنة بالعقود الأولى للاستعمار.

[1]– د.رضوان شافو و عمر لمقدم ، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن 19** ،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ،العدد 7 ،جامعة الوادي ،ص 284 .

ان تطور التجارة الخارجية للجزائر رافقه تطور نصيب فرنسا من هذه التجارة لكونها الدولة المستعمرة، وهذا ما تؤكده الاحصائيات الرسمية، فالمجموع العام للقيم المالية للمبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا في الفترة الممتدة من 1830الى 1861 يقدر ب 2.935.600.000 فرنك موزعة بين 2.492.800.000 فرنك كقيمة لواردات الجزائر من فرنسا و 442.800.000 فرنك قيمة صادرات الجزائر نحوها.

كانت الصادرات تتركز في الحبوب العلف الأنعام الصوف الزيوت المرجان، وهكذا وجد الفلاح الجزائري نفسه وسط مضاربات وتناقضات اقتصادية استعمارية، ذلك أن الاستعمار قد أدخل البلاد وسكانها في دائرة التجارة الفرنسية الجهنمية[1].

فقد تحولت الجزائر كشأن كل المستعمرات الى بلد دوره فقط يختصر على استغلال اكبر الاستغلال لثرواته الطبيعية و البترولية المختلفة التي على اساسها انطلقت الثورة الصناعية والتكنلوجيا الفرنسية ، لقد تضاعفت كميات المعادن المستخرجة حيث وصل انتاجها سنة 1954 الى حوالي 600 طن من الفوسفات و 3 ملايين ونصف من الحديد و 400 ألف طن من الفحم[2]

وتستمر عملية الاستنزاف للثروات الجزائري، لتأتي معاهدة ايفيان بين 7 و 8 مارس 1962 باتفاق وقف اطلاق النار بعد أن اضطرت فرنسا للرضوخ لمبدأ التفاوض مع الجزائر بعد الخسائر التي تكبدتها عقب اندلاع ثورة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954 ونتيجة لضغط الرأي العام الداخلي والأزمات الاقتصادية والمالية لفرنسا والاقتناع التدريجي بعدم جدوى الخيار العسكري لمواجهة الثورة التحريرية.

[1]– د. صالح فركوس ،**مرجع سابق** ،ص: 366 .

[2]– د.محمد العربي الزبيري ،**تاريخ الجزائر المعاصر** ،الجزء الأول ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999 ،ص:20 .

ونصت اتفاقية ايفيان في الباب الثاني منها و المعنون بالمبادلات :[1]

- المادة 05 : تقع المبادلات مع فرنسا في اطار استقلال الجزائر التجاري والجمركي، وعلى اساس تبادل المنافع والمصالح ويستفاد بنظام خاص يتفق مع علاقات التعاون بين البلدين.
- المادة 06 : وسيحدد هذا القانون :
- نظام الأفضلية الجمركية أو الاعفاء من ضريبة الجمارك .سهولة تصريف فائض المنتجات في فرنسا عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار.
- القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع، وذلك لمبررات خاصة مثل نمو الاقتصاد القومي، حماية الصحة العامة، القضاء على الغش.
- شروط الملاحة الجوية والبحرية بين البلدين من أجل تشجيع تطوير و استخدام اسطولي البلدين.

وقد شمل الباب الثالث من الاتفاقية موضوع العلاقات النقدية:[2]

- المادة 08 : تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقاتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على اساس المبادئ المذكورة في المواد 09.10.11 التالية.
- المادة 09: تتم عمليات تحويل النقد الجزائري الى نقد فرنسي و العكس، وعمليات التحويل بين البلدين طبقا لأسعار التعادل الرسمية التي يعترف بها صندوق النقد الدولي.
- المادة 10: تستفيد التحويلات الموجهة الى فرنسا بنظام حرية التحويل، ويجب أن تكون المبالغ الاجمالية ،وتتابع عمليات التحويل متماشية مع متطلبات النمو الاقتصادي و

[1]– د.صالح فركوس ، مرجع سابق ،ص: 533 .

[2]–**نفس المرجع** ،ص:534 .

الاجتماعي للجزائر، وكذلك مع مقدار دخل الجزائر في الفرنك، المستخلص في العون المالي الفرنسي.

- المادة 11: تحدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا والجزائر بصفة خاصة ما يلي:
- اجراءات تحويل امتيازات اصدار النقد، وشروط ممارسة هذه الامتيازات خلال المدة التي ستسبق وضع نظام الاصدار الجزائري، والتسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد.
- العلاقات بين هذه المؤسسة وبنك فرنسا فيما يخص شروط اشتراك الجزائر في الخزينة العامة، وحق الافراد في سحب المبالغ الخاصة بهم بالعملات، ومنح المبالغ الاضافية بالعملات ،ونظام الاموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات، وامكانية عدم وجود غطاء بالفرنكات الفرنسية.

لتطوي الجزائر بعد هذه الاتفاقية حقبة مهمة من تاريخها لتدخل فترة ما بعد الاستقلال...

الفرع الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا

ورثت الجزائر من الاستعمار الفرنسي قطاعات اقتصادية هشة تتسم بالتبعية، ولم يكن وقتها لقطاع التجارة الخارجية نشاطات يمكن الاعتماد عليها فكان لزاما على السلطات ان تتخذ التدابير اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، فاعتمدت ثلاث سياسات بارزة منذ الاستقلال الى غاية 1989

أولا-سياسة الرقابة على التجارة الخارجية من 1962الى 1970:قامت السلطات باتخاذ ثلاث اشكال للرقابة على تجارتها الخارجية والمتمثلة في:

1-الرقابة على الصرف: دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة الصرف يسمح بالحد من خروج رؤوس الاموال الى الخارج بالإضافة الى التحكم في التقلبات النقدية في السوق [1]

2-اجراءات التعريفة الجمركية: في سنة 1963 تم تأسيس أول تعريفة جمركية في الجزائر بموجب الأمر رقم 414-63 المؤرخ في 28-10-1963، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 01-11-1963، حيث وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على اساس التصنيف حيث يمنح لسلع التجهيز الأفضلية [2]

3-نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء:

لقد قامت الجزائر ايضا بوضع اجراءات رقابية من شأنها تحديد حجم الواردات عن طريق نظام الحصص والذي يجعل الدولة تحدد فيه حصة معينة من السلع سواء لتصديرها أو استيرادها خلال فترة زمنية معينة وكان هذا بموجب المرسوم رقم 63-188 الصادر بتاريخ 16-05-1963 [3]

ثانيا- سياسة احتكار قطاع التجارة الخارجية من 1970الى 1979 :

اعتمدت في على احتكار المؤسسات العمومية لقطاع التجارة الخارجية وكذا استخدام التراخيص الاجمالية للاستيراد.

[1]- تركية صغير ،**سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية ةالتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حمة لخضر بالوادي ،السنة الجامعية 2014-2015، ص :50 .

[2]- ناصر بوبقرة وتيفالي بن يونس ،**التجارة الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الاروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية** ،مجلة دفاتر بوادكس ،المجلد 10،العدد 01 ، 2021، ص: 316 .

[3]- **نفس المرجع** ،ص:316 .

1-احتكار الشركات العمومية :

في جويلية 1971 منحت المؤسسات العمومية صلاحيات احتكار العمليات التجارية اذ تستطيع كل مؤسسة حسب نشاطها استيراد السلع الخاصة بها وبالفروع التابعة لهاوفي هذا المجال شركة سوناكوم تقوم باستيراد المواد الميكانيكية اللازمة لها ولكل الفروع التابعة لها [1]

2-نظام التراخيص الاجمالية للاستيراد :

بموجب الامر 74-12 المؤرخ في 30-01-1974 والمتعلق بتنظيم وظيفة الاستيراد والتي وضع لها مبدأ اساسي يتمثل في ضرورة تقييد جميع عمليات التبادل الخارجي ضمن نطاق البرنامج السنوي للاستيراد ، ومن خلال النصوص التشريعية لسنة 1974 تنقسم الرخص الاجمالية للاستيراد الى اربع انواع وهي :[2]

- **التراخيص الاجمالية للاستيراد الاحتكارية** :تمنح للمؤسسات التي اسند اليها احتكار الاستيراد.
- **التراخيص الاجمالية للاستيراد الخاصة** بالنشاط :موجهة للمؤسسات الانتاجية والخدماتية غير الحائزة على احتكار الاستيراد.
- **التراخيص الاجمالية للاستيراد الخاصة بالاهداف المخططة** :موجهة لتموين المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات.
- **التراخيص الاجمالية للاستيراد بدون تسديد:** تمنح للمؤسسات الاجنبية التي لها سوق بالجزائر

[1]- سارة محمد شيكوش ،**تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاروبي وآثارها الاقتصادية 2006-2016**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف سطيف ،السنة الجامعية 2017-2018 ،ص:25 .

[2]- وليد عابي ،**مرجع سابق** ،ص :246 .

ثالثا-سياسة تأميم التجارة الخارجية من 1978-1989:

تميزت هذه الفترة بإنشاء الحكومة من جهة وتنفيذ استراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي قائم على تقوية القطاع العام من جهة اخرى، وهذا المخطط قام على جعل وسائل الانتاج تابعة للدولة وخلق مؤسسات وطنية عامة[1]

لقد بدأ الاصلاح الاقتصادي في الجزائر بعد الازمة النفطية 1986، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في ازمة اقتصادية سببتها انهيار اسعار الصرف، وبعدها تبنت الجزائر سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية كثيرة توحي انه لا مجال للانغلاق لتدخل بذلك مرحلة جديدة نحو اقتصاد السوق بواسطة الانفتاح التدريجي.

اولا-مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

عرفت هذه المرحلة صدور قانون المالية الذي تضمن صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وكانت أول خطوة لإلغاء النظام القديم و الذي كان يتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة، كما نص هذا القانون ايضا على تعزيز الاستثمار الاجنبي في الجزائر[2]

ثانيا-مرحلة التحرير الشامل للتجارة الخارجية:

بدأت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في عام 1994 في إطار الانفتاح والاندماج الاقتصادي وهذا بمساعدة برنامج اقتصادي يمليه صندوق النقد الدولي ومنذ ذلك الحين صدرت نصوص تشريعية تعمل على الحد من احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية

[1]- درار عياش و آخرون ،**مرجع سابق** ،ص:45 .

[2]- ناصر بوبقرة وتيفالي يونس ،**مرجع سابق** ،ص: 318 .

وتشجيع الخواص على عملية الاستيراد والتصدير وهذا بفضل التعليمة رقم 20-94 الصادرة في 12-04-1994 [1]

وبعد ذلك رأت الحكومة ضرورة دعم الاتجاه نحو اقتصاد السوق بإعادة تجديد سندات الخزينة وانشاء السوق الابتدائية والسوق الثانوية لقيم الدولة، وقد سمحت هذه العملية للخزينة العمومية باقتصاد 150 مليار دينار مما يعد نجاحا في العودة الى آليات السوق في صرف الموارد ويشجع على المرور الى اجراءات جديدة داعمة باتجاه المزيد من السوق خلال النصف الاول من سنوات 2000 [2]

وبعدها تم تبني ما يعرف بإصلاح نظام السوق من 2006 من خلال:[3]

1-اعادة اعادة النظر في اصلاح تحرير قطاع المحروقات حيث يمنح لسوناطراك ان تمارس احتكارها الطبيعي في صالح الدولة على كل المشاريع التي يستثمر فيها الاجانب باكتسابها 51% منها.

2-قانون المالية التكميلي 2009 الذي يكرس مبدأ الأفضلية الوطنية.

3-المرسوم الرئاسي ل:11-07-2010 حول تنظيم الصفقات العمومية.

4-كما انتهجت السلطات العمومية مبدأين أساسيين الأول يعتمد على فكرة أن حجم المؤسسة الصناعية العمومية يجب ان يتوسع الى مستوى الاقطاب الصناعية الكبرى، والمبدأ الثاني يرتبط بتوسيع الشراكة مع الخارج وذلك لجلب التكنلوجيا من جهة والاستفادة من اسواق منتجات الشركات الاجنبية.

---

[1]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2]- عبد القادر مشدال ،**تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد السوق واشكالية تطور الصناعة** ،مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 12 ،العدد 01 ،ص :66 .

[3]- **نفس المرجع** ،ص: 68 .

5-استعادة بعض الوحدات الصناعية المخوصصة على غرار مصنع الحجار للحديد والصلب.

ورغم كل ما بدلته الجزائر للنهوض بالقطاع وتحريره فلم تستطع الخروج من دائرة السلعة المهيمنة (المحروقات) في جانب الصادرات ولم تستطع تنويع الشركاء الرئيسيين حيث يبقى نفس العملاء (الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتمية الاقتصادية) وبالتالي كان على الجزائر النهوض بالقطاعات البديلة والتحضير لمرحلة ما بعد البترول وذلك بإرساء قواعد صناعية من شانها تلبية السوق المحلي والتصدير بالدخول في مرحلة التنويع الاقتصادي للصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع الشركاء بالدخول في شراكة مع شركاء جدد على غرار تركيا موضوع دراستنا هذه.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

خصصنا هذا المبحث لنوعين من الدراسات السابقة والمتمثلة في الدراسات المحلية والاجنبية كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية

1-**شليحي الطاهر**، مقال بعنوان "التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018) " مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (21)، العدد ، جامعة باتنة2020، ص-ص: 83-114.

-تم في هذا البحث دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية وتطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2018) وذلك باستخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل تطور حجم الصادرات والواردات الاجمالية والتطرق الى التوزيع الخاص بها مع دراسة أهم السلع المصدرة

وكذا السلع المستوردة بالنسبة للجزائر ثم التطرق الى اتجاه المبادلات التجارية وأهم الشركاء التجاريين بالنسبة للجزائر.

-وقد تم التوصل الى أن الميزان التجاري يرتكز بشكل أساسي على صادرات المحروقات وهذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية وهذا من أبرز التحديات التي تواجه الخارجية الجزائرية اضافة الى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-**رزوق حسان** (2017)،مقال بعنوان "أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014"، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 4، العدد3، جامعة قسنطينة 2، ص-ص :70-92.

-قام الباحث من خلاله بتحليل وقياس أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) ومن أجل تحقيق ذلك قام بعرض تطور احصائيات التجارة الخارجية ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتنموية واستخدام الاساليب القياسية الحديثة المتمثلة في منهج التكامل المشترك لجوهانسون ومنهج الحدود وكذلك سببية جرانجر، وهذا من خلال ثلاثة نماذج تقيس أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي عدد العاملين والقيمة المضافة في القطاع الزراعي كمتغيرات تابعة.

-وأشارت نتائج الدراسة الى الأثر الإيجابي على معدل النمو في نصيب الفرد، والأثر السلبي على كل من عدد العاملين و القطاع الفلاحي.

3-**د. ناصر بوبقرة و د. تيفالي بن يونس**، مقال بعنوان "التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية "، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01(2021) ،ص-ص :312-334.

–تهدف الدراسة الى معرفة واقع التجارة الخارجية في الجزائر والعمل على تحليل تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتعرف على أهم التحديات التي تعيق التجارة الخارجية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية.

– وأسفرت نتائج الدراسة عن أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عرف تطور كبير تمثل في زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي ، وتوصلت الدراسة أيضا الى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يخلو من التنويع، وأن تحرير التجارة الخارجية يتطلب وجود مؤسسات اقتصادية ناجعة ومؤهلة للمنافسة، كما توجد عدة تحديات تمثلت في ضعف الهيكل الانتاجي والمحلي ومدى تحقيق أهداف الشراكة.

4– **حساني عامر**،" واقع و آفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الازمة المالية العالمية 2008، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،السنة الجامعية 2020–2021 .

–عالجت هذه الاطروحة واقع و آفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الازمة المالية لسنة 2008 وقد بنيت هذه الدراسة على طرح الاشكالية التالية :

–ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على التبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

–وعلى هذا الاساس افترضت ان التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأثر سلبا من تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، كما أن إزالة التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية غير كاف لزيادة حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

–وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها : أن مستوى حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ضعيف اذا ما قورن بحجم التبادل التجاري بين الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى ، ويرجع ذلك أساسا الى العديد من المشاكل أهمها التشابه في الهيكل الانتاجي بين الجزائر و دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وضعف البنية التحتية وانخفاض في جودة المنتجات الجزائرية .

5–مريم بن سعادة وساجية بومعيزة، "استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل – السنة الجامعية 2019/2018.

تهدف هذه الدارسة إلى تحليل واقع الصادرات الجزائرية، والسياسات المنتهجة لترقية وتشجيع الصادرات، وأوضحت النتائج أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضعيفة في معظمها وذلك راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات وفي ختام هذه الدارسة تطرقنا للإصلاحات التي قامت بها تركيا من اجل ترقية وتطوير صادراتها وكذا تحليل هيكل تجارتها الخارجية كنموذج ناجح، في سبيل الخروج باستراتيجية فعالة تمكن الجزائر للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج بهدف تنويع المداخيل لضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية

نظرا لكون الموضوع جديد ركزنا على دراسات سابقة تخص التبادل التجاري بصفة عامة واسقاطه على الجزائر.

1–د. **لمياء محمد المغربي**، مقال بعنوان " التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص و التحديات) دراسة حالة مصر و تجمع الكوميسا ، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37 ، العدد 4 ، 2017، ص–ص : 85–111.

سعت هذه الدراسة الى توضيح أهمية الاتجاه العربي الإفريقي نحو تحقيق التكامل المنشود، مع تسليط الضوء على أهم العقبات والتحديات التي تحول دون تحقيق ذلك، مع طرح نموذج تطبيقي عن علاقات التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا وآفاقها المستقبلية، مع محاولة رسم بعض السيناريوهات المقترحة لتعزيز وتفعيل التبادل التجاري العربي الإفريقي بصفة عامة والتبادل التجاري بين مصر والكوميسا بصفة خاصة ، وحاولت الدراسة إثبات صحة هذه الفروض:

1-هناك العديد من المكاسب الممكن أن تتحقق عند تفعيل التبادل التجاري العربي الإفريقي على الرغم من وجود العديد من العقبات والتحديات.

2-هناك فرص كبيرة لنمو الصادرات المصرية عند تفعيل التبادل التجاري بينها وبين الكوميسا.

3-من الممكن لهذه الدراسة أن تقدم سيناريوهات مقترحة لتعزيز مثل هذا التبادل التجاري.

-اقترحت الدراسة مجموعة من السياسات لإعادة بناء هذه العلاقات تقوم على ثلاث مستويات جوهرية: -على المستوى الرسمي(الحكومي) -على المستوى الشعبي -على المستوى الموسمي

ومدى الأمل بأن تكون مثل هذه السياسات أداة فعالة لتوطيد علاقات التعامل والتفاعل بين الطرفين العربي والإفريقي، الأمر الذي يجعل هذه العلاقات أقوى من أي متغيرات طارئة تواجهها.

2-**د.نادية محمد محمد قضب،** مقال بعنوان " التبادل التجاري بين مصر و جزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا) (1918-1945) في ضوء وثائق الخارجية المصرية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارة المصرية، العدد 11،الجزء 3 ، 2021 ، ص-ص : 181-221 .

-عرضت الدراسة أهم ملامح التبادل التجاري بين مصر و جزر الهند الشرقية الهولندية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى 1918 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945.

-تناولت التبادل التجاري بين البلدين حسب مرحلتين:

المرحلة الأولى :التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية (1918-1939).

المرحلة الثانية :التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

-توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-أنه على الرغم من معاناة جزر الهند الشرقية الهولندية من الاحتلال الهولندي لبضعة قرون فإن الميزان التجاري بين مصر و جزر الهند الشرقية الهولندية كان قبل و خلال الحرب العالمية الثانية في صالح تلك الجزر.

-أغلب السلع التي تستوردها مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية هي سلع استهلاكية في المقام الأول وليس سلع معمرة طويلة الأجل ، وأن الواردات المصرية من تلك الجزر لا يمكن الاستغناء عنها كالسكر الخام لصناعة تكرير السكر المصرية، والخوص اللازم لصناعة الطرابيش المصرية، وزيت جوز الهند اللازم لصناعة الصابون، ومشتقات البترول اللازمة للصناعات وسكك الحديد المصرية، والشاي والبن والمطاط.

-ولوحظ بشكل عام تناقص تدريجي في حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية و اختفاء بعض السلع من قائمة الصادر والوارد بين البلدين.

-أكدت الدراسة أن التصدير هو المقياس الحقيقي للتصنيع وأن هذه المقولة لا تنطبق عليها حيث أن الصادرات المصرية لم تكن صناعة تصدير بأي حال من الأحوال حيث كانت صناعة اكتفاء ذاتي.

-وضحت أن الاعتماد على الواردات من البلدان ذات العمالة الرخيصة يؤثر بشكل كبير على الصناعة في البلاد المستوردة وهو الأمر الذي يؤدي الى انخفاض وظائف التصنيع بها وبذلك يؤثر الاستيراد سلبا على الدولة ويقل الاعتماد على البضائع المحلية.

- أكدت الدراسة على أن التبادل التجاري بين أي دولتين يعد مؤشرا جيدا للحكم على مستوى العلاقات بينهما على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والثقافية بل دليلا قاطعا على وجود علاقات من عدمها بينهما.

3-**د.فايز عبد الهادي أحمد محمود،** مقال بعنوان " محددات معدل التبادل التجاري -دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 02 ، العدد 02 ،الجزء 03 ، 2021 ، ص-ص : 1249-1305.

-اهتم هذا البحث بدراسة أهم العوامل المؤثرة على مؤشر معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية ويمكن استعراض ذلك من خلال التساؤلات التالية:

-ما هو حجم و اتجاه التدهور في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1980-2018) ؟

-هل مؤشر معدل التبادل التجاري في صالح مصر ؟

-ماهي أهم محددات مؤشر معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية ؟

-وترجع أهمية معدل التبادل التجاري كأحد محددات المعايير المستخدمة لقياس الكفاءة الاقتصادية و كمتغير اقتصادي مفسر للتجارة الدولية، و كأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي.

-وقد انتهى البحث الى أنه رغم وجود تدهور في مؤشر معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية الا أنه باستثناء بعض السنوات فهو في صالح مصر خلال الفترة (1980-2018)

-وقد تم استخدام نماذج () في الدراسة القياسية التي انتهت الى أن أهم المتغيرات المؤثرة في مؤشرها في معدل التبادل التجاري غير المتغير نفسه ، كلا من متغير مؤشرحجم كمية الصادرات ومؤشر حجم كمية الواردات بفترة أبطأ واحدة ، كما أن النموذج مستقر ويمتص الصدمات في المدى الطويل.

-تعاني مصر من العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية ، ومنها الاختلالات الداخلية و الاختلالات الخارجية التي أثرت على معدلات التبادل التجاري التي تعكس مكاسب الدولة من التجارة الخارجية.

4-**كبور نعيمة** ، مقال بعنوان " معوقات التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي وسبل مواجهتها " مجلة الاقتصاد و الاحصائيات التطبيقية، العدد 22، 2014 ، ص-ص: 167-183 .

-طرحت الدراسة الاشكالية التالية:

-ما هي الأسباب المعرقلة للتبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي ؟

-اعتمدت المنهج الوصفي لتوضيح التطور الحاصل في التبادل البيني لدول اتحاد المغرب العربي ، و المنهج التحليلي من أجل تحليل واقع التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي واستخراج معوقاته و محاولة تقدير سبل مواجهتها.

-تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور:

-المحور الأول : اتجاه التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي وحاولت فيه توضيح أهمية التبادل التجاري البيني للدول المغاربية وواقعه، ثم حددت درجة تنوع وتركز الصادرات المغاربية من خلال مؤشرات تنافسية الصادرات.

-أما المحورين الآخرين عالجت من خلالهما المعوقات التي يعاني منها التبادل التجاري لدول المغرب العربي والسبل التي يمكن عن طريقها مواجهة هذه المعوقات وقدمت الدراسة التوصيات التالية:

-أنه لابد من السعي الى تحسين مستويات الانتاج في الدول المغاربية، حتى تضمن امكانية انشاء تبادل تجاري منظور.

-تنسيق السياسات المتعلقة بالتعامل مع التجمعات الاقليمية الاخرى، حتى تحمي مصالحها المشتركة وتقوي مركزها التفاوضي.

-يشكل انشاء شبكات نقل بري متطور فرصة لحكومة الدول المغاربية لرفع عوائدها المالية.

5- **نادين علي حسن سعد**، تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي و الشراكات عن الفترة (2000-2009)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة الجامعية

-يدور موضوع الدراسة حول تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي والشراكات التي عقدتها مصر مع البلاد العربية والأجنبية.

-لقد جاءت هذه الدراسة لتناقش تطور معدل التبادل التجاري مع التركيز على ثلاث اتفاقيات تجارية وهي : منطقة التجارة العربية الحرة ، اتفاقية الكوميسا والشراكة المصرية الأوربية.

-استهدفت هذه الدراسة التبادل التجاري بين مصر والدول الأخرى كنشاط اقتصادي حيوي وكيفية حساب معدل التبادل التجاري و أنواعه المختلفة و ألقت الضوء على بعض الاتفاقيات التجارية و الى أي مدى ساهمت هذه الاتفاقيات في النمو الاقتصادي لمصر.

-كما أبرزت هذه الدراسة أهمية التبادل التجاري الاقتصادية وعلاقته بالنمو الاقتصادي رغم عدم انتشاره بشكل كبير في التقارير الاقتصادية و الدوريات في ظل سعي مصر لبناء العلاقات التجارية بينها و بين دول العالم، وتوجيه جهودها الى زيادة التبادل التجاري و النمو الاقتصادي.

-وقد أثبتت الدراسة أن معدل التبادل التجاري للدولة يوضح حد الاستيراد والتصدير لها ، وعدم وجود سلع ذات ميزة نسبية تنفرد بها مصر، ورغم أهمية الاتفاقيات التجارية ووجود منفعة مشتركة بين مصر والدول الأعضاء و لكن لم يظهر أي تحسن في مستوى معدل التبادل التجاري بشكل عام.

خلاصة الفصل :

قمنا في هذا الفصل بسرد نظري للتجارة الخارجية ببيان تعريفها وأهميتها واسباب قيامها وتطرقنا الى أهم محدداتها الا وهي الصادرات والواردات التي من خلالها يتم تحديد ومعرفة الحجم الحقيقي للمبادلات التجارية الخارجية ومعرفة وضع الميزان الجاري لأي دولة من أجل رفع او تقليل حجم الصادرات أو الواردات لإعادته لوضع التوازن على الأقل، وتتبعنا فيه تطور التجارة الخارجية الجزائرية من العهد العثماني الى يومنا هذا مرورا بفترة الاستعمار الفرنسي وما خلفته من اختلالات على مستوى حجم التجارة الخارجية واستعراض الاصلاحات والتدابير التي اتخذتها الجزائر من اجل انعاش الاقتصاد الجزائري، كما استعرضنا مختلف الدراسات التي تناولت موضوعنا هذا بالعرض و التحليل سواء كانت محلية أو أجنبية.

كل هذا كان مقدمة لفهم جوانب موضوعنا هذا من أجل فهم الجانب التطبيقي منه واستعراض جوانب التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2020) وتحليل نقاط قوتها وضعفها والخروج بنتائج وتوصيات لاستخدامها بما ينفع الصالح العام.

الفصل الثاني :
الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد الإلمام بكامل جوانب الموضوع من الناحية النظرية، سنحاول في هذا الفصل محاولة الالمام بجوانبه التطبيقية، ويتعلق الأمر بالتجارة الخارجية الجزائرية من خلال تتبع تطور حصائلها في الفترة الممتدة ما بين (2000–2020) بالعرض والتحليل والتفسير، وسيكون ذلك بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين، الأول منهما لهيكل المبادلات التجارية الخارجية بشكل اجمالي من خلال ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الاول: تحليل تطور حصيلة المبادلات التجارية الجزائرية

المطلب الثاني: التركيز السلعي للمبادلات التجارية

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية.

وخصصنا المبحث الثاني منه للمبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا واقعها وآفاقها المستقبلية، من خلال ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الاول: تحليل حصيلة تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا

المطلب الثاني: العلاقات التجارية بين الجزائر وتركيا و أثرها على التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للمبادلات التجارية والعلاقات الجزائرية التركية.

المبحث الأول: هيكل المبادلات للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض حصائل المبادلات التجارية في الفترة الممتدة من (2000-2020) وتحليلها ، وكذا عرض حصائل التركيبة السلعية لها وتوزيعها الجغرافي.

المطلب الاول : تحليل تطور حصيلة المبادلات التجارية الجزائرية

يعد قطاع التجارة الخارجية قطاعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني لدى سنحاول من خلال عرض حصيلة تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بتتبع تطورها عبر السنوات الاخيرة كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01) : حصيلة تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.74	60.59	78.59	45.19
الواردات	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	20.68	26.35	37.99	37.40
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	34.06	34.24	40.60	7.78
معدل التغطية	240	192	156	182	175	226	264	229	206	120

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56	29.30	34.56	41.11	35.82	23.79
الواردات	38.89	44.94	51.56	54.98	59.67	52.64	49.43	48.98	48.57	41.93	34.59

الميزان التجاري	18.21	27.94	20.16	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41	7.45-	-6.11	-10.8
معدل التغطية	146	162	139	117	100	65	59	70	84	85.42	68.77

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر

*احصائيات 2019و 2020 مؤقتة من المديرية العامة للجمارك حسب حسب اخر تقرير تم تنقيحه في جانفي 2021 من الموقع www.douane.gov.dz/statistiques

مع بداية الألفية وعدم استقرار اسعار المحروقات حيث وصل متوسط السعر السنوي للبرميل 28،24،25 دولار للبرميل خلال سنوات 2000،2001،2002 على التوالي، ليؤثر بالطبع على قيمة الصادرات الاجمالية باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات فانه يتأثر تأثيرا مباشرا بتغيرات اسعار البترول، حيث وصلت 18.82،19.3،22.3 مليار دولار في السنوات 2000،2001،2002 على التوالي، على عكس الواردات التي شهدت تزايدا ملحوظا من 9.17مليار دولار في سنة 2000الى 12.00مليار دولار سنة 2002 مرورا ب 9.94 مليار دولار سنة 2001.

في سنة 2003 حقق الميزان التجاري فائض قدر ب 11.07 مليار دولار بصادرات من قطاع المحروقات تحتل نسبة 97% واسعار قدرت ب29دولار للبرميل.

ومع التحسن الملحوظ الذي عرفته اسعار البترول سنة 2004 حيث وصل سعر البرميل الى 34 دولار للبرميل كمعدل سنوي فقد حسن هذا في الميزان التجاري بفائض وصل الى 13.77 مليار دولار بزيادة قدرت بنحو 2.4% مقارنة بسنة 2003.

ليواصل الميزان التجاري تحسنه بنسبة وصلت الى الضعف بفائض قدر ب25.64 مليار دولار في سنة 2005و ذلك مع تزايد في قيمة الصادرات وصلت 46.00 مليار دولار بعد ان كانت 32.08 مليار دولار في 2004 بزيادة وصلت الى 100%.

ويستمر معدل الزيادة في الصادرات في 2008،2007،2006 بقيمة 78.59،60.59،54.74 مليار دولار على التوالي ليحقق الميزان التجاري فائض وصل الى 40.60مليار دولار سنة 2008، وهذا الارتفاع يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك.

ومع الانخفاض في اسعار البترول والتي بدأت من منتصف سنة 2008 كنتيجة للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي ،لينخفض الميزان التجاري بعدها الى ادنى مستوياته بقيمة وصلت الى 7.78في سنة 2009 بعد انخفاض اسعار البترول.

لينتعش قليلا في 2010 بقيمة 18.21مليار دولار مع التحسن التدريجي الذي عرفته اسعار البترول بصادرات قدرت بقيمة 57.09 مليار دولار مقارنة مع 2009 ب45.19 مليار دولار ،وكذا نظرا للتحسن الطفيف الذي عرفته بعض الصادرات خارج المحروقات وهو الذي انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري.

ومع الزيادة والاستقرار النسبي لأسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري سنوي قارب 112 دولار للبرميل فان الميزان التجاري سجل فائض بقيمة 27.94 مليار دولار بصادرات وصلت قيمتها الى 72.88 مليار دولار وواردات قدرت ب 44.94 مليار دولار.

وفي سنة 2012 ومع ارتفاع قيمة الواردات من 44.94 الى 51.56 مليار دولار ومحافظة الصادرات على نفس القيمة تقريبا ب72.88 مليار دولار في 2011 و 71.73 في 2012 فان رصيد الميزان التجاري سجل انخفاضا وصل الى 20.16 مليار دولار.

لينخفض في 2013 الى 9.88 مليار دولار بسبب زيادة قيمة الواردات والانخفاض الكبير لقيمة الصادرات ليواصل انخفاضه الى 0.45 مليار دولار في 2014 مع استمرار زيادة وتيرة ارتفاع الواردات ب59.67 وانخفاض قيمة الصادرات الى 60.12 مليار دولار.

ليعرف الميزان التجاري عجزا قدر ب 18.08مليار دولار في سنة 2015 بسبب انخفاض قيمة كل من والواردات حيث انخفضت قيمة الصادرات بنسبة 42% والواردات بنسبة 12% ،وذلك نظرا للتراجع الحاد في اسعار البترول وصلت الى نسبة 47%.

ليواصل العجز ارتفاعه الى قيمة 20.12 مليار دولار في سنة 2016 اي بزيادة قدرت ب 11.28% بسبب الانخفاض المستمر في اسعار البترول بحوالي 15.2 % مما اثر على حجم صادرات المحروقات ،التي تراجعت بحوالي 15.6 % بالرغم من ان الكميات المصدرة ارتفعت بحوالي 10.7 % .

اما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري الى 14.41 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات الى 34.56 مليار دولار، وانخفاض طفيف في الواردات الى 48.98 مليار دولار بعدما كانت 49.43 في 2016.

ليواصل العجز انخفاضه في 2018 الى 7.45 مليار دولار بسبب ارتفاع قيمة الصادرات الى 41.11 ، ووصل الى 6.11 في السنة الموالية ليرتفع في 2020 ووصل الى 10.8 مليار دولار بسبب زيادة قيمة الواردات التي وصلت الى 34.59 مليار دولار.

و كانت حصيلة التجارة الخارجية للفترة الممتدة مابين 2000 الى 2020 موضحة في الشكل ادناه

الشكل رقم (01) : تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2020)

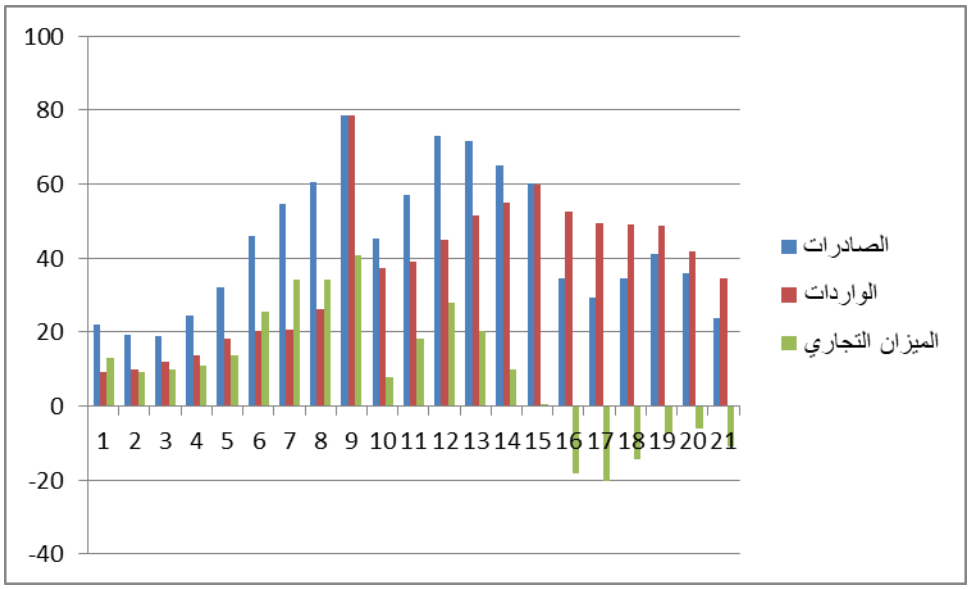

المصدر :مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (01).

ومن خلال الجدول رقم (01) نلاحظ تذبذب في رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية الناتج عن تذبذب قيمة الصادرات والواردات الناتجة عن تقلبات اسعار النفط وهذا ما يبنه الشكل ادناه :

الشكل رقم (02) :تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)

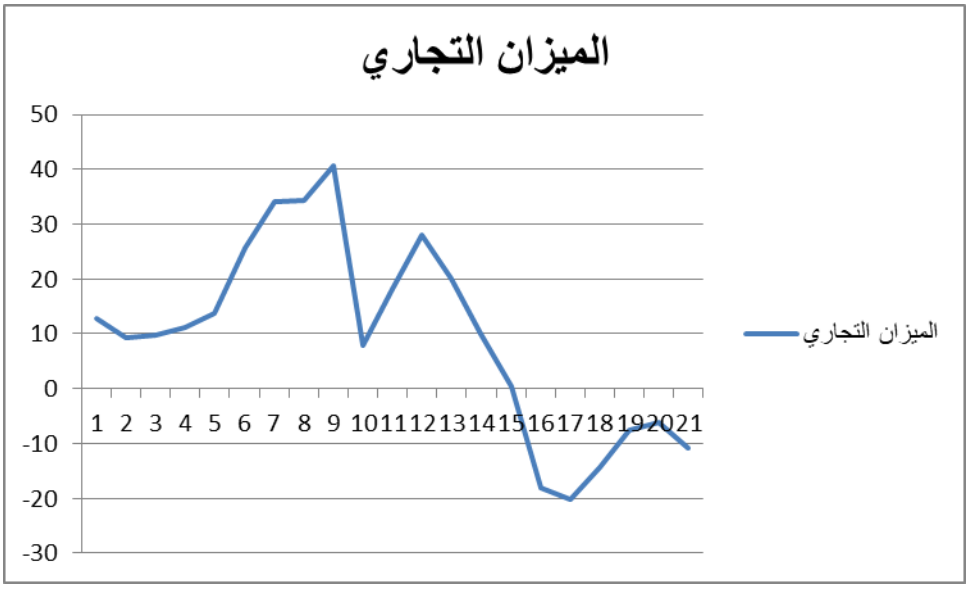

المصدر :مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (01).

والشكل ادناه يوضح معدل تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر افضل نسبة في المبادلات التجارية المحصورة مابين **80%** و **120 %**، والملاحظ على المعدلات المحصل عليها في الجدول رقم (01) انها تتراوح ما بين **59 %** و **264 %** وهو ما يفسر حصيلة الصادرات من الارتفاع الذي يغطي ما تقوم به الدولة من استيراد حيث سجلت معدلات تغطية جيدة الى غاية 2014، اما في سنة 2015 فقد سجلت تدهور كبير وصل الى نسبة 65 % واستمر بالانخفاض حتى وصل الى 59 % في سنة 2016.

معدل التغطية =(الصادرات/الواردات) 100x

الشكل رقم (03):تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000-2020)

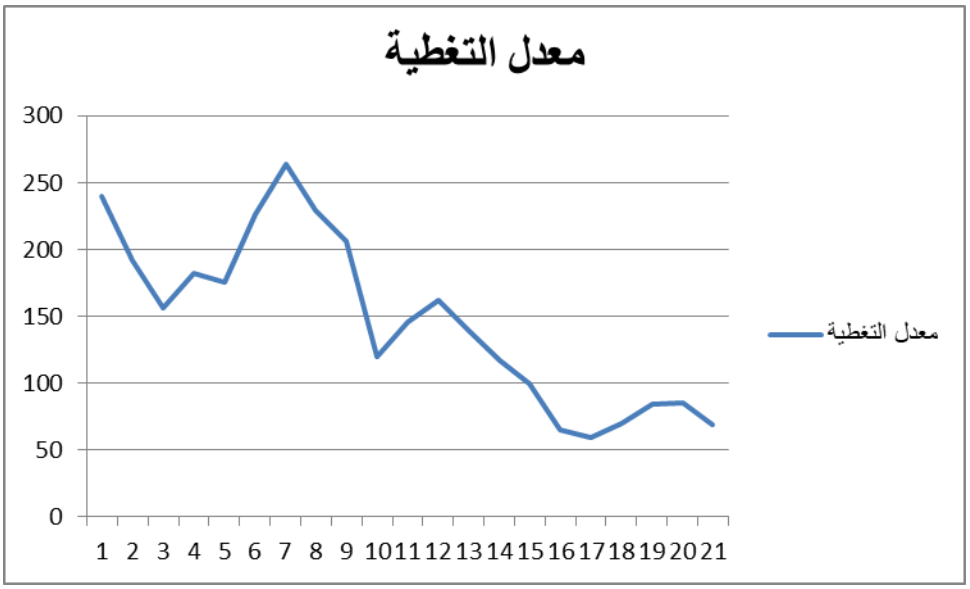

المصدر :مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم 01.

المطلب الثاني: التركيز السلعي للمبادلات التجارية

سنعرض من خلاله تحليل تطور حصيلة المبادلات التجارية الخاصة بالأصناف الاكثر تركيز وذلك في الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2020.

الفرع الأول: التركيز السلعي للصادرات .

الجدول رقم (02): حصيلة تطور التركيز السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2020).

الوحدة :مليون دولار

الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المنتجات الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	92	121	113	305	357	317	402	323	239	327	350	373	407	442
الطاقة	21419	18484	18091	23939	31302	45588	53608	59605	77192	44411	56143	71662	71829	63722	58362	33081	27917	33202	38897	33243	21541
المواد الاولية	44	37	51	50	90	134	195	153	340	170	165	162	169	109	110	105	84	73	93	91	71
المنتجات نصف مصنعة	465	504	551	509	571	656	828	988	1390	692	1089	1495	1535	1453	2350	1685	1299	845	1626	1956	1611
التجهيزات الصناعية	47	45	50	30	47	36	44	44	69	25	27	36	32	29	15	17	53	78	90	82	90
المنتجات الاستهلاكية	13	12	27	35	14	14	43	34	34	49	33	16	19	17	10	11	18	20	33	36	39
التجهيزات الفلاحية	11	22	20	1	0	0	1	1	1	0	1	0	1	0	2	1	0	0.3	0.3	0.2	0.3
اجمالي الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46495	54792	60917	79147	45460	57763	73728	73902	65732	61172	35139	29698	34568	41112	35815	23794

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على ons والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر.

*احصائيات 2019و 2020 مؤقتة من المديرية العامة للجمارك حسب حسب اخر تقرير تم تنقيحه في جانفي 2021 من الموقع www.douane.gov.dz/statistiques

من خلال الجدول نلاحظ ان المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية حيث كانت قيمتها في سنة 2000 مقدرة بـ 21419 مليون دولار اي بنسبة 97.22% من اجمالي الصادرات لتنخفض نسبتها قليلا في 2001 الى قيمة 18484 مليون دولار لتواصل بعدها الارتفاع بوتيرة متزايدة بسبب تزايد ارتفاع اسعار النفط الى غاية 2008 لتصل الى اعلى مستوى لها بقيمة 77192 مليون دينار اي بنسبة فاقت 97.50% ثم انخفضت في السنة الموالية بسبب تداعيات الازمة الى 44411 مليون دولار ثم اخذت ترتفع اين وصلت الى قيمة 71829 مليون دولار في 2012 ثم بعدها اخذت في التراجع الى ان وصلت الى 38897 مليون دولار في 2018 بنسبة 94.61% من اجمالي الصادرات ونسبة 91 % في 2020 كما هو موضح في الشكل رقم (04) .

الشكل رقم (04) :اتجاه تركيبة الصادرات السلعية للجزائر في 2020.

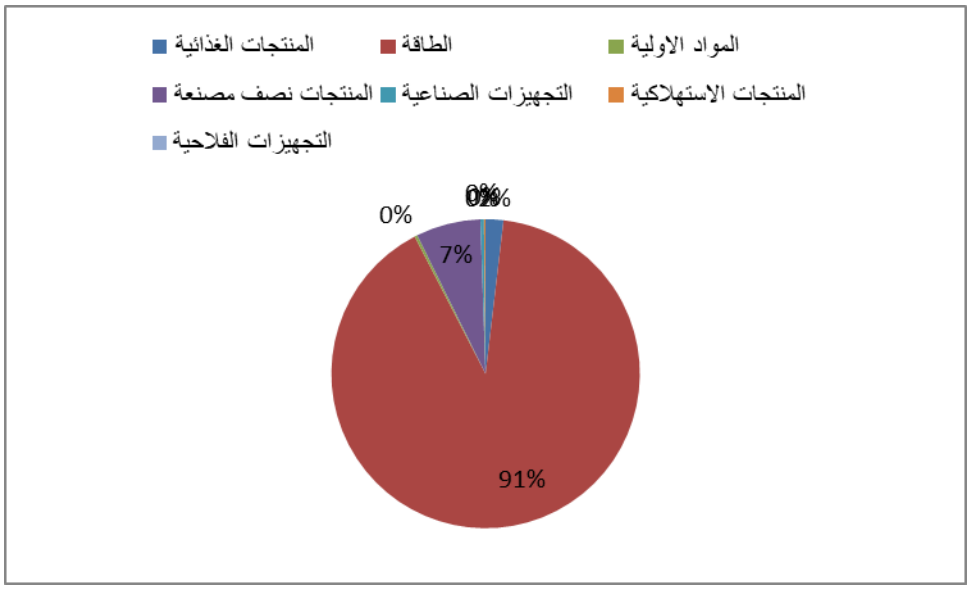

المصدر: من مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (02)

فيما يخص **المنتجات نصف المصنعة** فقيمة صادراتها لم تتجاوز المليار دولار خلال الفترة من 2000الى غاية 2007 لتصل قيمتها في 2008 حوالى المليار و400مليون دولار امريكي بنسبة 1.7 % من اجمالي الصادرات لتحقق ما قيمته 2350 مليون دولار في سنة 2014 بنسبة 3.84

% لتنخفض بعدها وتصل الى قيمة 1626 مليون دولار في 2018 بنسبة 4 % من اجمالي الصادرات لترتفع الى 7% كما هو موضح في الشكل رقم (04) .

اما الصادرات من **المنتجات الغذائية** فتراوحت نسبتها مابين 0.5 % و 0.9 % ما بين سنتي 2010الى غاية 2018 ونفس الشيء تقريبا مع اذ لم تتجاوز قيمة **المواد الاولية** نسبة 0.3 % خلال الفترة ما بين 2007 الى غاية 2015 من اجمالي الصادرات.

وتبقى قيمة الصادرات الاخرى والمتمثلة في **التجهيزات الصناعية والفلاحية والمنتجات الاستهلاكية** تكاد تكون قيمتها هامشية لا تذكر ولا تتجاوز نسبتها 0.1 % من اجمالي الصادرات .

ومن خلال ما سبق يتضح ان التنويع السلعي للصادرات محدود جدا حيث لا تتعدى نسبته 9 % من اجمالي الصادرات وتركزها في المحروقات وبالتالي زيادة المخاطر التي تواجهها الجزائر مع تقلبات اسعار النفط.

الفرع الثاني : التركيز السلعي للواردات .

الجدول رقم (03):حصيلة تطور التركيز السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة(2000-2020).

الوحدة :مليون دولار

الواردات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المنتجات الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	11006	9329	8224	8069	8199	8072	8094
الطاقة	127	140	145	114	172	212	245	323	594	549	955	1164	4955	4385	2880	2352	1292	1899	977	1436	915
المواد الاولية	428	478	562	690	785	750	843	1325	1395	1200	1409	1783	1839	1841	1891	1508	1559	1456	1814	2012	2299
المنتجات نصف مصنعة	1655	1872	2335	2857	3645	4087	4934	7105	10014	10165	10098	10685	10629	11311	12852	11512	11482	10483	10468	10279	7967

التجهيزات الصناعية	3068	3435	4423	4955	7140	8452	8528	8534	13093	15140	15776	16050	13604	16194	18961	16593	15394	13368	12824	13202	9157
المنتجات الاستهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397	6145	5836	7328	9997	11210	10334	9773	8275	8129	9312	6455	5750
التجهيزات الفلاحية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341	387	330	508	658	579	501	585	537	457	200
اجمالي الواردات	9171	9941	12008	13535	18309	20355	21457	27630	39480	39295	40473	47247	50376	55029	58582	51646	46727	43989	44131	41913	34382

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على ons والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر

*احصائيات 2019و 2020 مؤقتة من المديرية العامة للجمارك حسب حسب اخر تقرير تم تنقيحه في جانفي 2021 من الموقع www.douane.gov.dz/statistiques

1- التجهيزات الصناعية :

تحتل الحصة الاكبر من حجم الواردات الجزائرية وهذا ما يدل على توجه الدولة نحو النهوض بالقطاع الصناعي وارساء قواعد هياكل صناعية كبرى الامر الذي يتطلب تجهيزات ومعدات صناعية متعددة حيث عرفت زيادة كبيرة في قيمتها منذ سنة 2004 لتصل اعلى قيمة لها سنة 2014 حيث قدرت ب 18961 مليون دولار اي حوالى 19 مليار دولار بنسبة 32.36 % من اجمالي الواردات لتنخفض في السنتين المواليتين 2015و 2016 الى 16 و 15 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض اسعار البترول الامر الذي ادى الى تقليل الواردات وتجميد بعض المشاريع ووصلت الى نسبة 27 % في 2020 كما هو موضح في الشكل رقم (05).

2-المنتجات نصف المصنعة :

تميزت الواردات من المنتجات نصف المصنعة بوتيرة متزايدة بلغت اعلى قيمة لها حوالى 13 مليار دولار في سنة 2014 بنسبة 21 % من حجم الواردات الاجمالية ،وهذا راجع الى انشاء العديد

من المؤسسات الاقتصادية في مجال التركيب خاصة في مجال السيارات و الالكترونيات استجابة للطلب المحلي .

3-المنتجات الغذائية :

بلغت اعلى قيمة لها في 2014 بحوالي 11مليار دولار بنسبة 18 % باعتبار الجزائر من اكبر المستوردين للقمح في العالم ،وانخفضت بعد ذلك في سنة 2015 الى 9 مليار دولار و8 مليار دولار في كل من سنوات 2018-2019-2020 كنتيجة لسياسة الدولة في تقليل حجم الواردات بحظر استيراد بعض انواع السلع و العمل بنظام الحصص بسبب انخفاض اسعار النفط من جهة و تشجيع الدولة للانتاج المحلي ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات من جهة اخرى .

4- المنتجات الاستهلاكية :

بلغت اعلى قيمة لها في سنة 2013 بـ11مليار دولار بنسبة 20.37 % من اجمالي الواردات و 10 مليار دولار في سنة 2014 بسبب تنامي الطلب عليها وخاصة على السيارات لتنخفض قيمتها في السنوات 2018-2019-2020 الى مابين 6 و9 مليار دولار امريكي وصلت الى نسبة 17 % في 2020 .

5-المواد الاولية :

الواردات من المواد الاولية كانت بوتيرة متزايدة خلال الفترة محل الدراسة وصلت قيمتها في سنة 2020 الى 2 مليار و300 مليون دولار امريكي مشكلة نسبة 6.68% من حجم الواردات.

6- الطاقة :

وصلت اعلى قيمة لها في سنة 2012 بحوالي 5مليار دولار بنسبة قاربت 10% من حجم الواردات، لتنخفض بعدها في 2014 الى الاربع ملايير دولار وبعدها الى 2 مليار دولار في سنتي 2015و 2016 لتصل الى 977مليون دولار في 2018 بنسبة وصلت الى 2.21%. و915 مليون دولار في 2020 مشكلة نسبة 3%كما هو موضح في الشكل رقم (05) وذلك راجع الى زيادة اسعار المواد الطاقوية في الجزائر وكذا تجميد العديد من المشاريع الكبرى.

7- التجهيزات الفلاحية :

خلال كل سنوات الدراسة من(2000الى 2020) كانت فاتورة التجهيزات الفلاحية منخفضة حيث لم تتجاوز اعلى قيمة لها مبلغ 658 مليون دولار امريكي في سنة 2014 مشكلة نسبة 1.12 % من اجمالي الواردات.

الشكل رقم (05):اتجاه تركيبة الواردات السلعية للجزائر في سنة 2020.

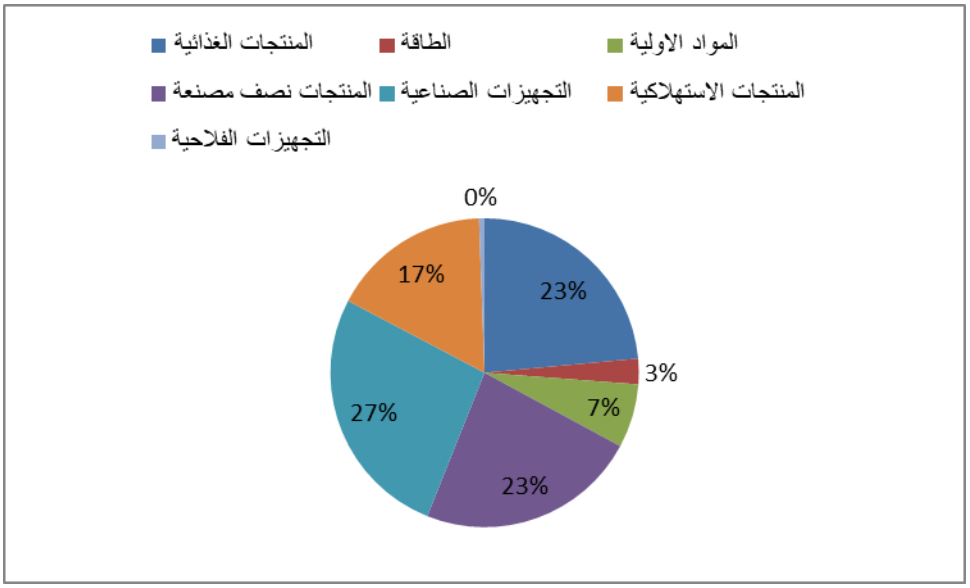

المصدر: من مخرجات EXEL بناء على بيانات الجدول رقم (03)

من خلال ما سبق نجد ان التركيبة السلعية للواردات الجزائرية تتميز بالثبات النسبي لمكوناتها بسيطرة شبه مطلقة للتجهيزات الصناعية و المواد الغذائية كمرتبة اولى والمواد نصف مصنعة و السلع الاستهلاكية في مرتبة ثانية ليصل حجم ما سبق نسبة 95% من حجم الواردات الاجمالية، مما يوضح حجم التبعية الاقتصادية للخارج وضعف قاعدته الانتاجية خاصة اذا تعلق الامر بالتبعية الغذائية.

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية.

الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات .

الجدول رقم (04): حصيلة تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دينار

الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الاروبي	1036588.4	943862.1	959393.3	1122134.9	1278583.8	1903577.0	2089979.8	1835573.2	2659020.4	1717200.1	2127478.2	2728125.0	3147123.2	3315192.3	3157764.0	2343477.1	1879792	2273367.9	2234400.3
دول اروبية اخرى	124125.4	85119.3	86399.5	96090	111691.4	148147.3	151382.5	150476.1	202063.0	166660.9	251817.4	315105.7	262947.7	191653.5	218115.7	191455.5	159686.4	216501.7	449813.6
امريكا الشمالية	316362.5	263499.8	288588.6	486361.2	660105.6	956528.8	1343188.9	1594014.3	1561164.7	947921.0	1275950	1433313.8	1255163.7	715075.9	498255.5	290157.2	564671.4	461683.9	224906.8
امريكا اللاتينية	135063.1	94001.3	80060.9	100695.7	149791.2	238388.5	178134.7	187217.0	193163.9	137354.8	200624.9	313609.9	336555.4	261378.2	250297.2	172710.7	217495.7	283647.7	400920.8
الدول المغاربية	19223.7	21464.9	19770.0	20148.4	32097.3	31071.6	37505.2	53272.9	104322.3	63542.9	97319.4	115950.3	164042.6	211877.1	239709.4	158123.5	128095.7	142079.1	58671.3
الدول العربية	4308.8	25165.7	20775.4	27541.8	37415.6	46170.2	43034.1	33547.9	50868.9	41737.0	52810.8	59235.7	75813.3	61924.2	49749.0	58326.6	43254.3	87278.4	200460.4
افريقيا	3148.7	1036.2	4251.7	997.4	2333.9	3674.5	1096.4	47257.7	23116.3	6866.5	5852.6	10636.8	4861.5	9394.9	9576.0	8339.5	7798.4	13474.8	19557.11
الدول الآسيوية	18395.1	44410.0	39671.5	48061.7	63705.2	90978.2	134678.5	298546.2	294950.7	262725.3	319642.4	395188.8	438261.9	444523.4	494009.8	306313.3	257697.3	429145.3	1261433.8

باقي الدول	.	1776.4	2281.0	22.4	1723.7	3012.2	0.8	14257.9	6349.2	3627.5	2091.8	2965.3	2600.2	6080.3	121.6	8283.2	19225.2	21117.0	48892.7

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات ons2004-2014 والمديرية العامة للجمارك

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (06) نلاحظ جليا ان الاتحاد الأوروبي يستحوذ على حصة الاسد من حجم الصادرات الجزائرية اذ ارتفعت الصادرات نحوه بشكل تدريجي من 2001 الى غاية 2008 لتنخفض بعدها سنة 2009 نظرا لانخفاض الطلب العالمي بسبب الازمة العالمية وعادت لترتفع بعدها في 2010 مشكلة نسبة 49 % من اجمالي الصادرات لتستمر في الزيادة في السنوات الموالية من 2011الى غاية 2014 محققة اكبر قيمة في سنة 2013 بنسبة 64 %، لتشهد انخفاضا بعدها في 2015 و 2016 نظرا لتدهور اسعار المحروقات مع منتصف 2014، خصوصا ان الاتحاد الأوروبي يستحوذ على نسبة كبيرة من صادرات المحروقات الجزائرية.

الشكل رقم (06): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)حسب التوزيع الجغرافي

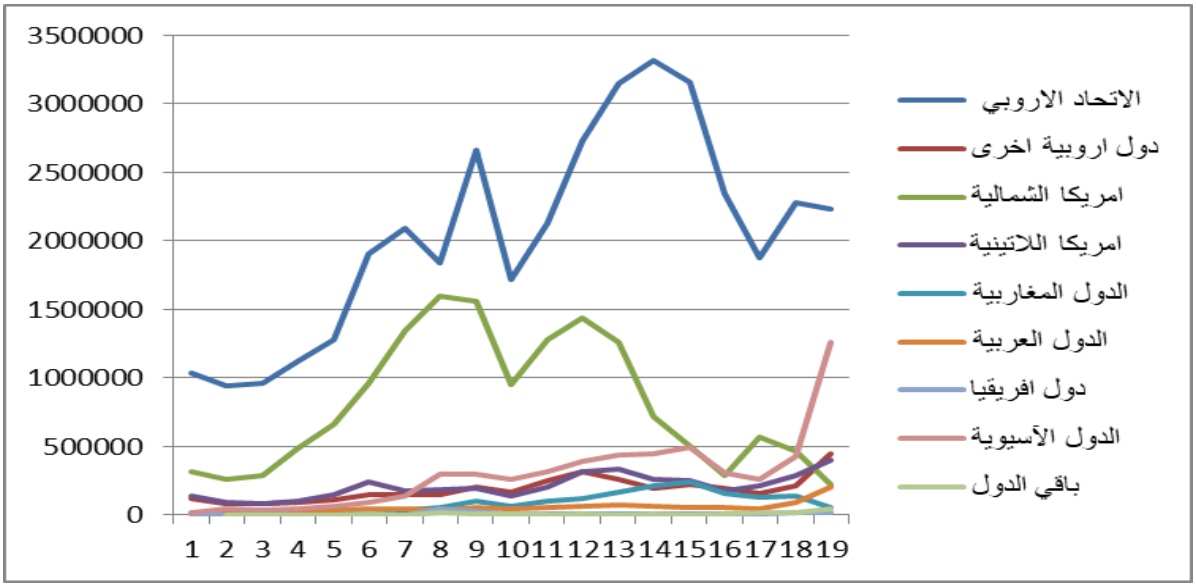

المصدر: من مخرجات EXEL بناء على بيانات الجدول رقم (04)

ومع التحسن التدريجي في اسعار النفط عادت قيمة الصادرات لترتفع في سنتي 2017 و2018 وحققت نسبة 46 % كما هو موضح في الشكل 07.

الشكل رقم (07): نسب الصادرات الجزائرية سنة 2018حسب التوزيع الجغرافي.

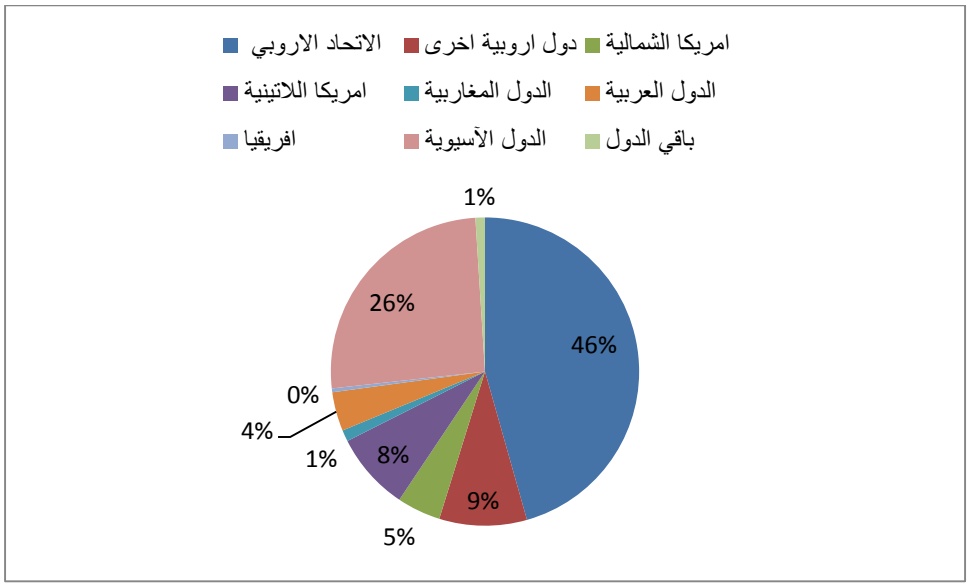

المصدر: من مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (04)

وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية من حيث حجم الصادرات الجزائرية الموجهة نحوها حيث تضاعفت بحجم 23 مرة من سنة 2000 الى غاية 2017 مسجلة اعلى قيمة لها في 2014 بنسبة 11% لتتضاعف هذه النسبة في 2018 وتصل الى نسبة 26 % كما هو موضح في الشكل رقم (07). وكما نلاحظ فإن منحنى الصادرات الجزائرية نحوها قد اتخذ منحا تصاعديا موضحا حجم التزايد الكبير في حجم الصادرات نحو الدول الآسيوية كما هو موضح في الشكل رقم (08)

الشكل رقم (08) :تطور الصادرات الجزائرية نحو الدول الآسيوية .

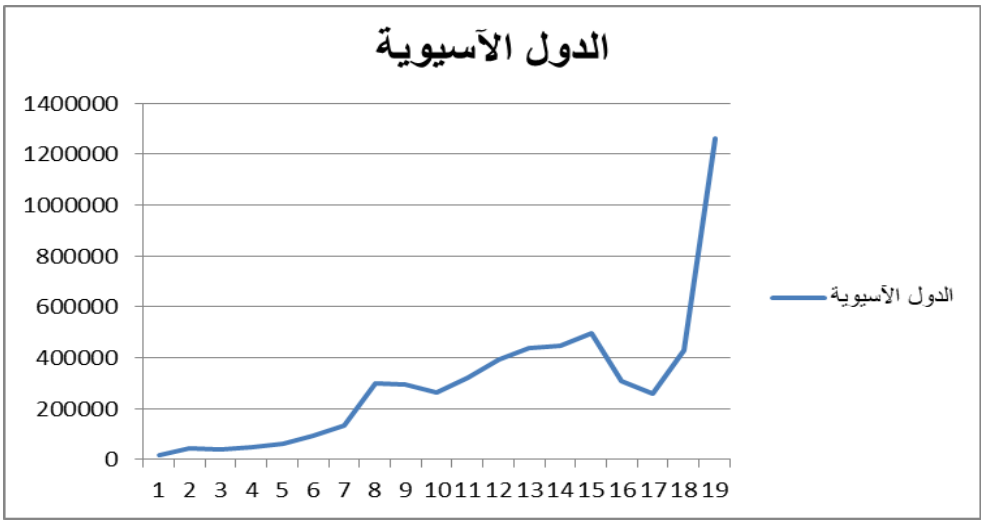

المصدر: من مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (04)

ووصلت نسب كل من امريكا اللاتينية و الشمالية 8 % و5 % على التوالي من اجمالي الصادرات لها سنة 2018 كما هو موضح في الشكل رقم 07 .

أما عربيا فقد لوحظ تزايد لا بأس به في حجم الصادرات حيث لم تكن تتجاوز نسبتها 1 % في 2013 لتصل الى 4 و% في 2018 و هذا ما يظهر جليا في الشكل رقم 09.

الشكل رقم (09) :تطور الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية.

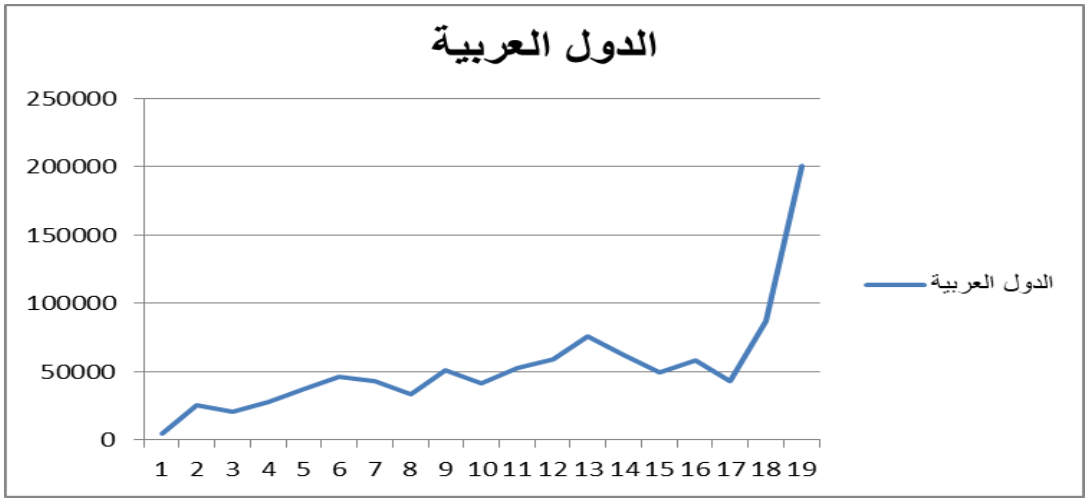

المصدر: من مخرجات EXEL بناء على بيانات الجدول رقم (04)

وتبقى الصادرات نحو الدول المغاربية و الافريقية بنسب هامشية مقارنة بحجم الصادرات الاجمالية حيث لا تتعدى نسبتها 1 %.

أما فيما يخص سنتي 2019 و 2020 فإن احصائيات الصادرات لا تزال مؤقتة وسنستعرضها في الجدول رقم 05 الموالي:

الجدول رقم (05) : حصيلة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنتي 2019 و 2020 .

الوحدة: مليون دولار امريكي.

الصادرات	2019	2020
أوروبا	20484.55	13507.70
آسيا وأوقيانوسيا	9217.32	6822.94
أمريكا	3884.09	1537.39
افريقيا	2169.65	1928.57
الاجمالي	35823.53	23796.60

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على المديرية العامة للجمارك حسب اخر تقرير تم تنقيحه في جانفي 2021 من الموقع www.douane.gov.dz/statistiques

وكما يوضح الجدول رقم (05) أعلاه تبقى اعلى نسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ب20484.55 مليون دولار في 2019 و13507.7 مليون دولار في 2020 بنسبة قدرت ب 57 % كما يوضحه الشكل رقم (10) تليها الدول الآسيوية في المرتبة الثانية بنسبة 29% بقيمة وصلت الى6822.94 مليون دولار ونسب متفاوتة لكل من دول افريقيا ب 8% و دول أمريكا الشمالية و اللاتينية بنسبة 6% كما هو مبين في الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10) : نسب الصادرات الجزائرية سنة 2020 حسب التوزيع الجغرافي.

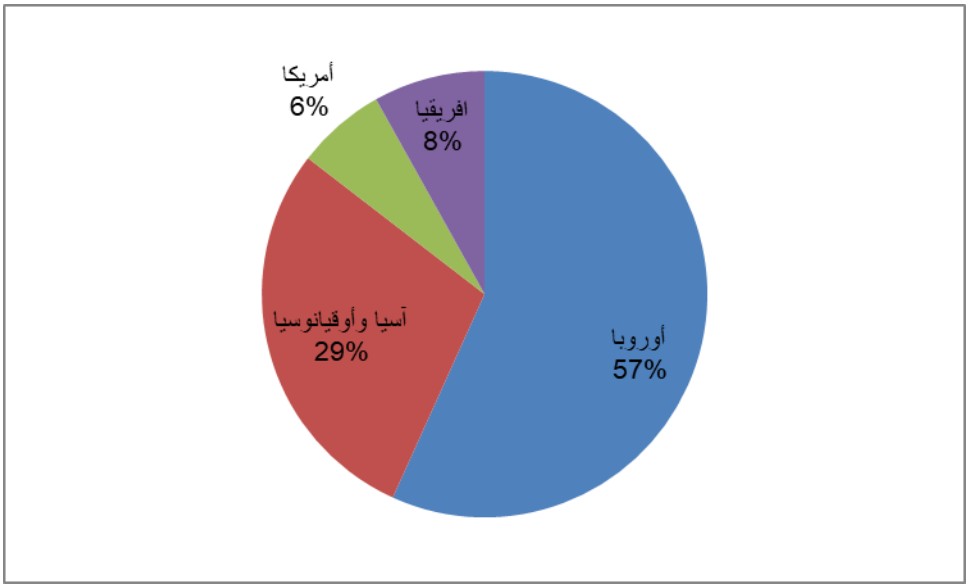

المصدر: من مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (05)

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات

كانت الواردات الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 2000و 2018 حسب التوزيع الجغرافي حسب ما هو مبين في الجدول رقم 06 ادناه.

الجدول رقم (06): حصيلة تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دينار

الواردات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الاروبي	395593.4	453059.3	529040	601269.1	719078.8	785302.3	847287.2	995184.1	1359153.8	1497010.2	1520305.7	1793536.8	2042773.8	2282239.7	2393773.5	2559959.5	2460200	2252486.5	3101455.7
دول اروبية اخرى	76611.1	89340.0	108666.3	130914.9	147742.2	180628.6	130113.3	143053.9	162113.8	234558.7	207890.1	189512.5	311457.5	307875.6	332031.4	376998.3	351014.7	473282.3	329597.2
امريكا الشمالية	105026.2	99169.8	119411.2	78130.2	97765.2	11598.0	122975.6	181290.9	206637.4	176130.1	179974.5	176626.6	175284.4	219477.6	267450	333735.7	307997	268651.7	561936.2
امريكا اللاتينية	19394	30210.5	38733.5	56325.4	90369.7	98947.9	101777.9	126395.8	179792.7	151069.1	192318.7	306638.6	291587.5	283865.2	338480.4	312428.5	339854.4	396006.5	345806.9
الدول المغاربية	3726	5505.6	10126.5	9302.6	12345.7	15898.9	17105.2	19687.0	25750.6	34761.7	40464.0	50315.8	62556.5	81675.2	59441.0	68256.2	76708.7	65647	216129.3
الدول العربية	10575.4	13761.2	29106.7	32406.4	37066.3	30933.7	35762.2	43053.2	45771.9	79131.2	93974.8	128279.4	120643.5	191474.7	157783.3	193328.1	210229	170168.5	97258.19
افريقيا	8954.4	6625.4	6935.5	9684.8	10339.0	11082.0	10781.0	16127.3	25832.5	25391.9	29490.1	42097.1	57432.7	47321.4	35767.6	36997.3	26824.1	21611.8	16209.6
الدول الآسيوية	65757.9	60102.3	104887	123298.8	189951.5	242240.6	273830.9	375667.2	545067.8	637861.4	730613.7	725758.1	815080.3	924374.2	1093306.4	1250925.8	1337359.1	1425587.3	697017
باقي الدول	4787.3	7088.2	10133.1	6109.2	9741.4	12628.9	18907.5	16369.6	21912.8	18891.1	16776.0	29736.5	30255.9	30244.7	41674.3	51830.2	44589.8	64856.1	32419.3

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات ons2004-2014 والمديرية العامة للجمارك

كما هو الشأن في الصادرات فيحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الاولى في الواردات على مدار مختلف السنوات كما هو مبين في الشكل رقم (11) وقد حققت اعلى نسبة سنة 2014 وصلت الى 51 % من اجمالي الواردات، لتواصل ارتفاعها في 2015 وتصل في 2018 الى نسبة 58 % كما يظهر في الشكل رقم (12) وكان ذلك نتيجة لدخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2015.

الشكل رقم (11):تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)حسب التوزيع الجغرافي

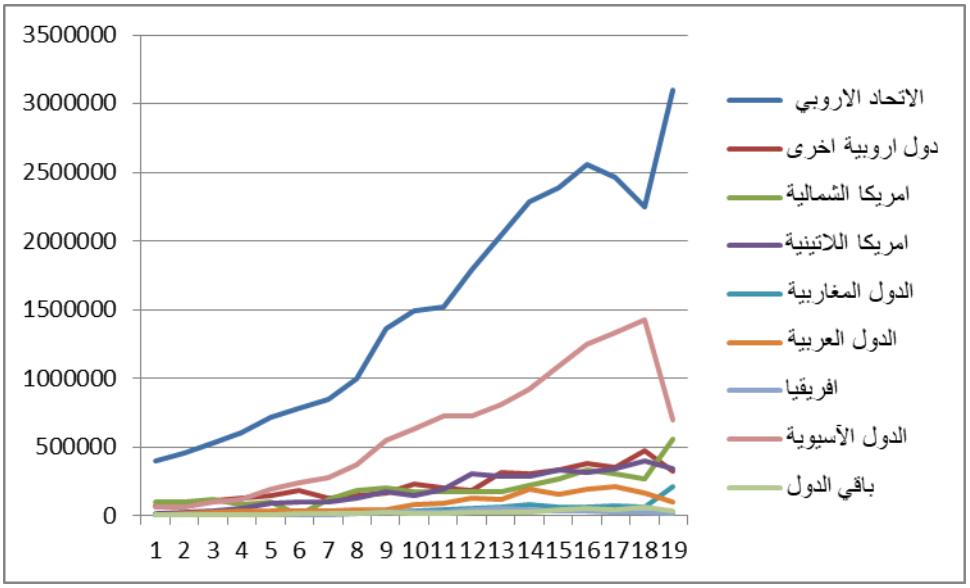

المصدر: من مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (06)

وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية بعد ذلك بوتيرة متزايدة وصلت في 2014 الى 23 % لتحقق بعدها اعلى مستوى لها في 2017 بنسبة وصلت الى 28 % لتنخفض الى النصف تقريبا في العام الموالي بنسبة وصلت الى 13 % جراء دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

بعد ذلك امريكا الشمالية في مرتبة ثالثة بنسبة وصلت في 2018 الى 10 % كما هو موضح الشكل (12) ومرتبة رابعة مناصفة بين بقية الدول الأوروبية وامريكا اللاتينية بنسبة 6 % من اجمالي الواردات، ونسبة لم تتعدى 4 % من الدول المغاربية و 2 % من الدول العربية.

الشكل رقم (12) : نسب الواردات الجزائرية سنة 2018 حسب التوزيع الجغرافي.

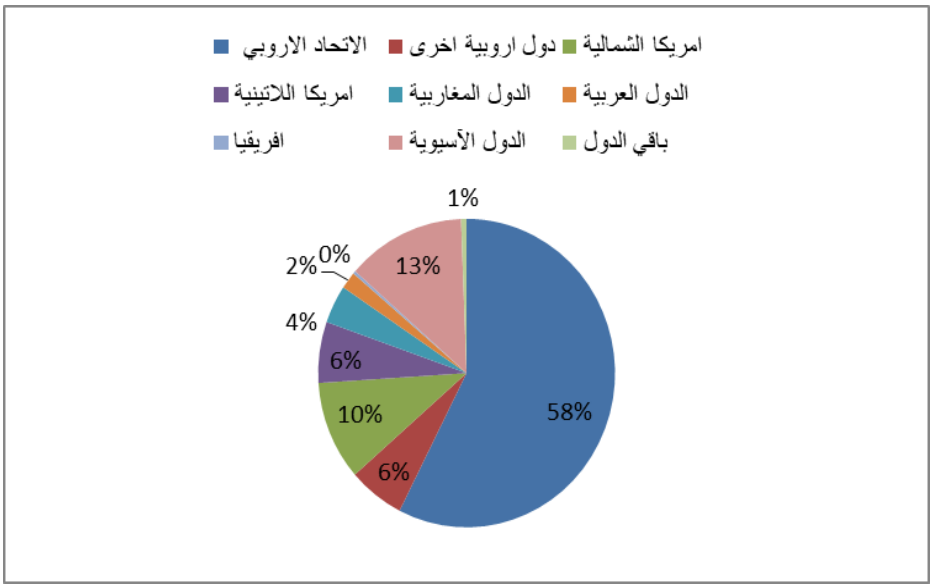

المصدر: من مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (06)

أما فيما يخص سنتي 2019 و2020 فإن احصائيات الواردات لا تزال مؤقتة وسنستعرضها في الجدول رقم 07 الموالي:

الجدول رقم (07): حصيلة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنتي 2019 و 2020 .

الوحدة: مليون دولار امريكي

الواردات	2019	2020
أوروبا	20246.74	16663.65
آسيا وأوقيانوسيا	14712.47	11255.27
أمريكا	5635.35	5348.33
افريقيا	1339.57	1124.39
الاجمالي	41934.12	34391.64

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على المديرية العامة للجمارك حسب اخر تقرير تم تنقيحه في جانفي 2021 من الموقع www.douane.gov.dz/statistiques

كما هو الشأن بالنسبة للصادرات فإن الاتحاد الاوروبي يحتل المرتبة الأولى كذلك فيما يخص الواردات حيث وصلت قيمة الواردات الى16663.63 مليون دولار في 2020 كما هو موضح في الجدول رقم (07) بنسبة وصلت الى 48 % تليها الدول الآسيوية بنسبة 33 % كما يوضحه الشكل رقم (13) ومرتبة ثالثة لدول امريكا الشمالية واللاتينية بنسبة 16 % بقيمة واردات وصلت الى 5348.33 مليون دولار، ونسبة لا تكاد تذكر من دول افريقيا بنسبة 3 % لا أكثر.

الشكل رقم (13) :نسب الواردات الجزائرية سنة 2020 حسب التوزيع الجغرافي .

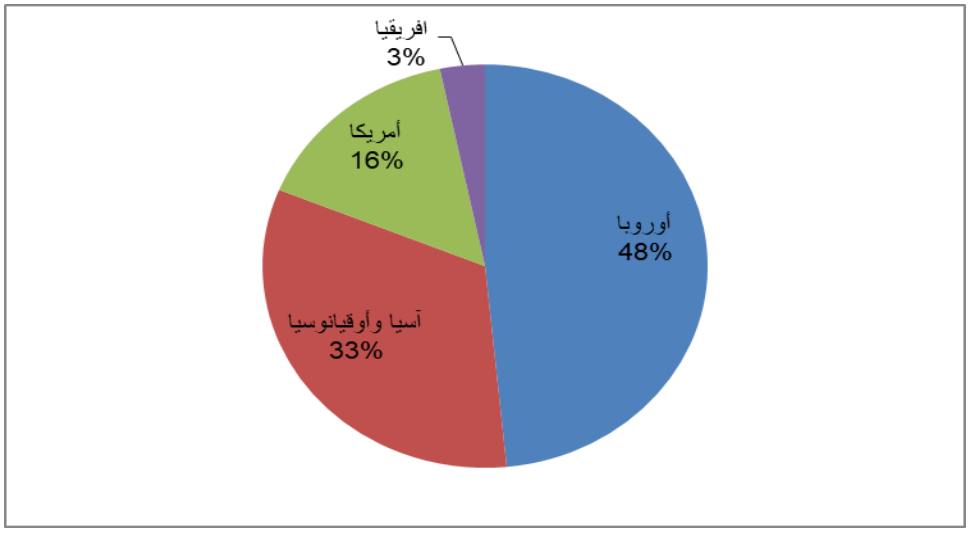

المصدر: من مخرجات EXEL بناءا على بيانات الجدول رقم (07)

من كل ما سبق نستطيع تفسير هذه النسب بأمور تخضع الى عدة عوامل اقتصادية واقليمية فالمبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تقوم على اساس اتفاقيات التعاون الثنائية ومتعددة الاطراف اضافة الى عامل المسافة الذي يقلل الكثير من التكاليف، فقرب الدول الأوروبية من الجزائر يساعد كثيرا على قيام هذه المبادلات، في حين بعد المسافة بينها وبين الدول الافريقية يقف حاجزا امام تطور حجم المبادلات وكذا شبكة النقل بينهما تختلف كثيرا على ماهي عليه مع الدول الأوروبية.

أما فيما يخص الدول العربية فمع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد ازداد حجم المبادلات بينهما ولو بنسب محتشمة لترتفع مستقبلا بحول الله.

المبحث الثاني: المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا واقعها وآفاقها المستقبلية.

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل لحصائل المبادلات التجارية بين البلدين بعرض حجم الصادرات والواردات خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2020 وكذا تحليلها وتفسيرها لمعرفة واقع وحجم هذه المبادلات وكذا عرض الآفاق المستقبلية للعلاقة التجارية بين البلدين.

المطلب الاول: تحليل حصيلة تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل حصيلة تطور الصادرات والواردات الجزائرية مع تركيا وكذا تحليل تطور الميزان التجاري فيما بينهما.

الفرع الأول: تحليل حصيلة تطور الصادرات الجزائرية نحو تركيا

الجدول رقم (08) ادناه يعرض الحصيلة الاجمالية للصادرات الجزائرية نحو تركيا في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 الى غاية 2020.

الجدول رقم (08): حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	100261.5	75497.10	76834.10	82223.0	98926.2	128320.8
النسبة	6.1	5.1	5.1	4.3	4.2	3.8
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	135833.0	143117.6	189375.6	148345.8	205361.1	184775.9
النسبة	3.4	3.4	3.7	4.4	4.7	3.4
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	207704.8	188282.1	206547.7	183659.2	146900.8	205066.3

النسبة	3.7	3.6	4.2	5.2	4.5	5.2
السنوات	2018	2019	2020			
الصادرات	276000.7	268175.86	268913.73			
النسبة	5.6	6.27	8.91			

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على النشرات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أنه مع بداية الألفية فإن صادرات الجزائر نحو تركيا كانت نسبتها حوالى 6.1 % من اجمالي الصادرات بقيمة وصلت الى 100261.5 مليون دينار ،لتنخفض في السنتين المواليتين 2001 و 2002 الى 5.1 %، ثم لتتراوح نسبة الصادرات ما بين 3.4 % الى غاية 4.7 % في السنوات من 2003 الى غاية 2014.

لتشهد بعدها وتيرة متزايدة نوعا ما تتراوح ما بين 5.2 % بقيمة 183659.2 مليون دينار الى 6.27 في 2019 بقيمة 268175.86 مليون دينار، لتحقق بعدها اكبر نسبة لها قاربت 9 % من اجمالي الصادرات بقيمة 268913.73 مليون دينار جزائري وذلك رغم تداعيات ازمة COVID 19 و تأثيراته السلبية على التجارة الخارجية وحتى الداخلية منها.

ومن خلال الشكل رقم (14) يظهر جليا الوتيرة المتزايدة باستمرار لحجم الصادرات الجزائرية نحو تركيا والتي كانت بقيم معتبرة و خصوصا في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (14) :تطور حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا خلال الفترة (2000-2020)

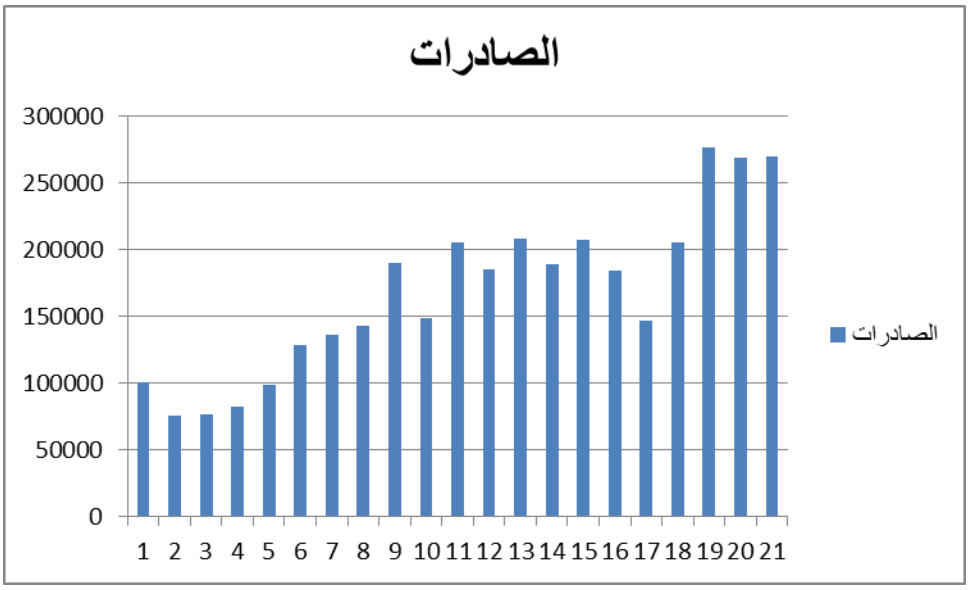

المصدر: من مخرجات EXEL اعتمادا على بيانات الجدول رقم (08)

و هو ما يوضحه اكثر الشكل رقم 15 في بيان المنحى المتزايد لحجم الصادرات الجزائرية نحو تركيا والتي بلغت اعلى مستوياتها في السنوات الثلاث الأخيرة.

الشكل رقم (15): منحى تطور حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا خلال الفترة (2000-2020)

المصدر: من مخرجات EXEL اعتمادا على بيانات الجدول رقم (08)

الفرع الثاني : تحليل حصيلة تطور الواردات الجزائرية من تركيا

الجدول رقم (09) ادناه يعرض الحصيلة الاجمالية للواردات الجزائرية من تركيا في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 الى غاية 2020.

الجدول رقم (09): حصيلة الواردات الجزائرية من تركيا خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات	21542.20	29234.5	31286.10	33883.5	42109.4	44452.6
النسبة	3.1	3.8	3.3	3.2	3.2	2.5
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	51634.7	63916.4	87723.7	126877.6	112754.5	101946.4
النسبة	3.3	3.3	3.4	4.4	3.7	3.0
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	139477.4	164707.2	171825.9	204860.5	211809.0	222824.2
النسبة	3.6	3.8	3.6	3.9	4.1	4.4
السنوات	2018	2019	2020			
الواردات	269699.0	255540.28	187405.78			
النسبة	5.0	5.10	4.30			

المصد:من اعداد الطالبة بناءا على النشرات السنوية للديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ ان الواردات الجزائرية من تركيا وصلت نسبة 3.8 % من الحجم الاجمالي للواردات بقيمة قدرت ب 29234.5 مليون دينار جزائري، وبقيت تتراوح في

مجال ما بين 3% الى 4 % في السنوات مابين 2002 الى غاية 2015 أين وصلت قيمتها 204860.5 مليون دينار جزائري بقيمة 3.9 %.

لتشهد بعدها وتيرة متزايدة بداية من 2017 ب 4.4 % و5 % في سنتي 2018 و 2019 بقيمة 255540.28 مليون دينار لهذه الأخيرة، وانخفضت قليلا الى 4.3 % في 2020 بسبب أزمة COVID 19 وما خلفته من انكماش في حجم الاقتصاد العالمي بصفة عامة و على الجزائر وعلاقتها بتركيا بصفة خاصة.

فمن خلال الشكل (16) يظهر واضحا ان الوتيرة الخاصة بالواردات الجزائرية متزايدة بغض النظر عن النقص الذي حدث في 2020 بسبب ازمة COVID 19.

الشكل رقم (16) :تطور حصيلة الواردات الجزائرية من تركيا خلال الفترة (2000-2020)

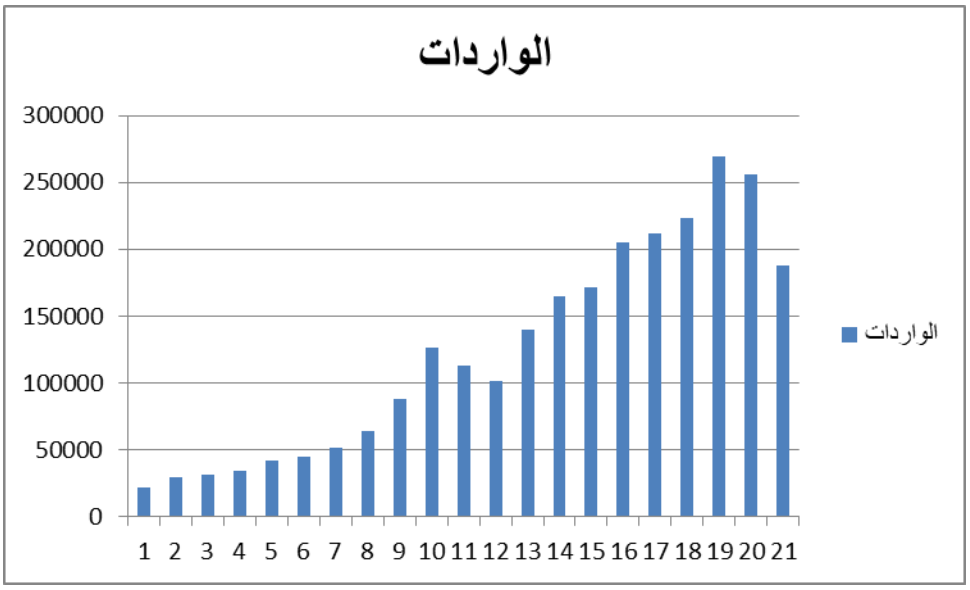

المصدر: من مخرجات EXEL اعتمادا على بيانات الجدول رقم (09)

وحسب منحى تطور الواردات وما يظهره الشكل (17) ادناه فحجمها المتزايد ومنحاها المتصاعد يظهر جليا بغض النظر عن سنة 2020 وتداعيات الازمة كما أشرنا سابقا.

الشكل رقم (17): منحى تطور حصيلة الواردات الجزائرية من تركيا خلال الفترة (2000-2020)

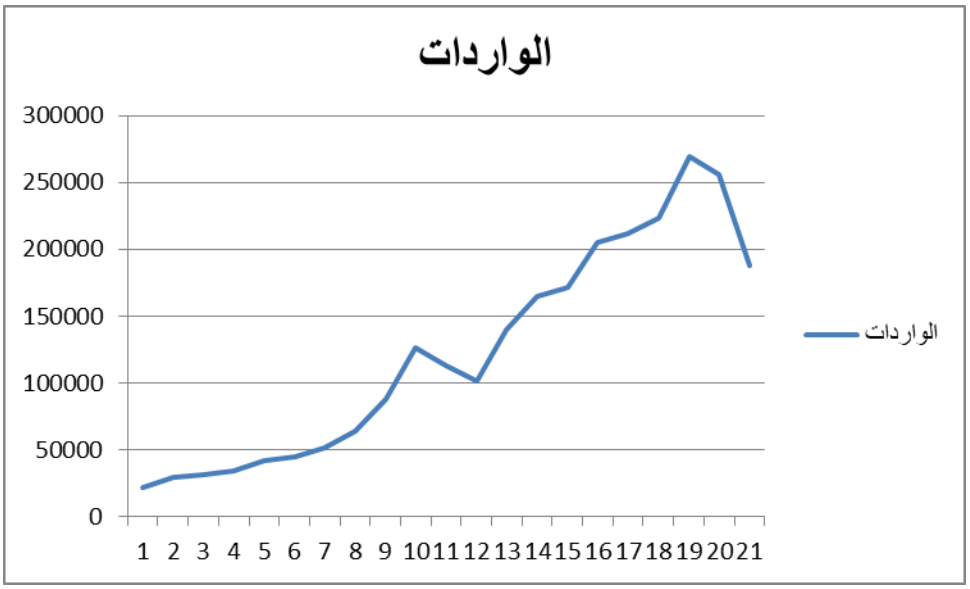

المصدر: من مخرجات EXEL اعتمادا على بيانات الجدول رقم (09)

الجدول رقم (10): حصيلة الميزان التجاري بين الجزائر و تركيا خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	100261,5	75497,1	76834,1	82223	98926,2	128320,8	135833	143117,6
الواردات	21542,2	29234,5	31286,1	33883,5	42109,4	44452,6	51634,7	63916,4
الميزان التجاري	78719,3	46262,6	45548	48339,5	56816,8	83868,2	84198,3	79201,2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الصادرات	189375,6	148345,8	205361,1	184775,9	207704,8	188282,1	206547,7	
الواردات	87723,7	126877,6	112754,5	101946,4	139477,4	164707,2	171825,9	

الميزان التجاري	101651,9	21468,2	92876,6	82829,5	68227,4	23574,9	34721,8

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	183659,2	146900,8	205066,3	276000,7	268175,86	268913,73
الواردات	204860,5	211809	222824,2	269699	255540,28	187405,78
الميزان التجاري	-21201,3	-64908,2	-17757,9	6301,7	12635,58	81507,95

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا على الجدولين رقم 08 و 09 .

فمن خلال التحليل الخاص بتطور حصيلة المبادلات التجارية مع تركيا خلال الفترة (2000-2020) يظهر جليا الوتيرة المتزايدة لحجم هذه المبادلات وخصوصا في السنوات الأخيرة.

الفرع الثالث :تحليل حصيلة تطور الميزان التجاري بين الجزائر و تركيا

سنحاول من خلال الجدول رقم (10) ادناه تحليل حصيلة تطور الميزان الجزائري بين الجزائر و تركيا في الفترة الممتدة ما بين 2000-2020.

من خلال الجدول يظهر أن رصيد الميزان التجاري كان يحقق فائضا بوتيرة متزايدة و يرجع هذا لكون تركيا من احد زبائن الجزائر في مجال النفط وكما نعلم ان الجزائر 95 % من صادراتها تتمثل في المحروقات، وهذا كما هو ملاحظ في سنة 2009 حيث انخفض الفائض الى الخمس تقريبا من 21468.2 مليون دينار بعد ان كان 101651.9 مليون دينار في 2008 وهذا بسبب الأزمة العالمية وما خلفته من انهيار لأسعار النفط.

ليعيد بعدها ارتفاعه في السنوات الموالية الى غاية 2012 لينخفض بعدها الى ادنى مستوى برصيد 23574,9 مليون دينار في 2013 وذلك للارتفاع المتزايد لقيمة الواردات من تركيا، وكان ذلك انعكاسا للطلب المحلي المتزايد على المنتجات التركية وهذا ما اظهره جليا الشكل رقم (17) ،حيث كانت قيمة الواردات سنة 2000 بقيمة 21542.2 مليون دينار لتصل الى **112754,5**

مليون دينار في 2010 أي تضاعفت اكثر من **خمس مرات** في غضون العشر سنوات فقط، لتتضاعف بعدها في 2015 وتصل الى **204860,5 مليون دينار** ، وتفوق بذلك قيمة الصادرات محققة عجزا في رصيد الميزان التجاري بين البلدين وصل الى **21201,3** في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ المبادلات التجارية بين البلدين كما يوضحه الشكل رقم 18 ادناه .

وواصل العجز ارتفاعه في السنة الموالية ليصل الى **64908,2 مليون دينار** وبعدها انتهجت الجزائر سياسة تقليل الواردات فانخفض العجز الى 17757,9 مليون دينار في سنة 2017.

ليستعيد بعد ذلك انتعاشه تدريجيا ويحقق فائضا وصل الى 12635,58 مليون دينار في 2019 و81507,95 مليون دينار في 2020.

الشكل رقم (18) : تطور الميزان التجاري بين الجزائر وتركيا خلال الفترة 2000-2020

المصدر: من مخرجات EXEL استندا لبيانت الجدول رقم 10.

من خلال ما تم عرضه وتحليله يظهر جليا ان المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا تتزايد باستمرار وبوتيرة منتظمة محققة ارقاما ونسبا لا بأس بها.

المطلب الثاني : العلاقات التجارية بين الجزائر وتركيا وأثرها على التنمية الاقتصادية

الانطلاقة الحقيقة للعلاقات الجزائرية التركية بدأت بعد زيارة الرئيس التركي **رجب طيب اردوغان** في 2006 والتوقيع على **اتفاقية التعاون والصداقة**، التي جاءت كنتيجة لزيارة الرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة** لتركيا في 2005.

وبعدها سجلت المبادلات التجارية تطورا ملحوظا وتصدرت تركيا خلال العشرين سنة الأخيرة قائمة الدول العشرة الأوائل فيما يخص الدول الممونة للجزائر أو كزبون لها حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

وأشار وزير الصناعة " **أحمد زغدار** " في كلمته الافتتاحية في منتدى الاعمال و الاقتصاد "تركيا–افريقيا "الى ان حجم المبادلات التجارية الثنائية وصلت الى 4 مليار دولار في 2018و 2019 قبل أن تنخفض الى 3 مليار دولار في 2020 بسبب جائحة كرونا [1]

وحسب السفيرة التركية في الجزائر "**ماهينور غوكطاش**" أن الجزائر التي لم تكن تعد في سنة 2000 الا **سبع** شركات تركية اصبحت اليوم عدد المؤسسات التركية المتواجدة حاليا بالجزائر تقدر ب**1400** مؤسسة[2].

وتجمع بين تركيا والجزائر **377 اتفاقية** تعادل قيمتها المالية **16 مليار دولار** منها اتفاقيات التعاون في مجالات الزراعة والتراث الثقافي المشترك والمحروقات والتبادلات الجامعية والتكنلوجيا [3]

وشهدت الاستثمارات التركية حاليا توسعا ونشاطا ملحوظا بالجزائر، نذكر منها نموذجين بارزين على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

---

[1] أمينة داودي ، موضوع بعنوان "**زغدار الاستثمارات التركية في الجزائر تعرف تزايد بفضل العلاقات**" ، نشر في 2021/10/21 على الساعة 14:23 متاح على الموقع www.ennaharonline.com تاريخ الاطلاع 2022/05/03 .

[2] آيت سعيد ز ، موضوع بعنوان "**5 مليار قيمة الاستثمارات التركية في الجزائر** " ، نشر في 2022/04/17 ، متاح على الموقع www.elmihwar.dz.ar تاريخ الاطلاع (2022/05/03) .

[3] سمية رمدوم ،**العلاقات الجزائرية التركية (2002–2020)** رؤية تركية الجزائر 2021 ، ص .163

1-مصنع توسيالي للحديد والصلب بوهران:[4]

أنشئ في اطار تنويع الصادرات خارج المحروقات الذي أنجزته الشركة التركية " **توسيالي آيرون آندستيل** " الذي تطلب استثمارا حجمه **1.8** مليار دولار.

دخل حيز الخدمة سنة 2013، يضم **9** وحدات انتاج ووظف **950** عامل عند انطلاقته ،وحاليا وصل الى **4000** عامل، ويرتقب أن يصل الى **6000** عامل.

أنتج حوالى **3 ملايين طن** من مختلف مواد الحديد والصلب في **2019** و **2.6** مليون طن في **2018** .

وكانت أول شحنة في اطار التصدير مشكلة من **10 آلاف طن** من حديد البناء نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

2-مصنع تايال لغزل القطن و النسيج بغليزان :[1]

انجز في اطار الشراكة وفق القاعدة **51-49** بين الشركة التركية "**انترتاي**" فرع من مجمع "**تايبا** "والمؤسسات الجزائرية العمومية "**سي آند أش**" و "**تيكسالغ** " **والشركة الوطنية للتبغ و الكبريت** والتي توجت بإنشاء الشركة المختلطة "**تايال** ".

انطلقت اشغال انجازه في **فيفري 2016** على مساحة **250 هكتار** ويفوق مبلغ استثماره **171 مليار دينار جزائري** الأكبر من نوعه على المستوى الافريقي حسب المديرية المحلية للصناعة والمناجم.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية ، موضوع بعنوان "**توسيالي نموذج لديناميكية تطوير الصادرات المنتوجات الوطنية خارج المحروقات** "، نشر في 2020/01/27 على الساعة 11:04 متاح على الموقع www.APS.dz/ar/economie تاريخ الاطلاع (2022/05/03) .

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، موضوع بعنوان " **غليزان :دخول المركب المدمج لمهن النسيج "تايال" حيز الإنتاج** " ، نشر في 2019/01/01 على الساعة 13:45 متاح على الموقع www.APS.dz/ar/economie ، تاريخ الاطلاع (2022/05/03) .

دخل مرحلة الانتاج خلال شهر **مارس 2018** ب **10 آلاف** عامل وبلغت طاقته الانتاجية **30 مليون** متر من الخيط سنويا بالنسبة للنسيج و**12 ألف طن** بالنسبة للغزل و **30 مليون** قطعة موجهة لإنتاج السراويل و الأقمصة.

قام بتصدير أول شحنة من خيوط النسيج في **جوان 2018** نحو تركيا وايطاليا وبلجيكا والبرتغال وبولونيا بحجم اجمالي قدر ب**200 طن** من المادة الأولية للنسيج (الخيوط).

وهذين الاستثمارين نموذجين فقط من مجموع الاستثمارات التركية بالجزائر التي ساعدت على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر في اطار البرنامج التي انتهجته الجزائر من أجل تنويع الشركاء الاقتصاديين و تنويع الصادرات خارج المحروقات للتخلص من آثار عدم استقرار اسعار النفط.

كما جاء في كلمة السفير الجزائري بتركيا " **مراد عجابي** " حيث قال: " أنه في مجال الاستثمار تعد تركيا المستثمر الاول في الجزائر خارج المحروقات بما يربو عن 800 شركة نشطة في بلادنا موفرة بذلك ما يقارب 30 ألف منصب شغل باستثمار اجمالي بلغت قيمته 3.5 مليار دولار في 2019 " [1]

وهذا ما أكدته سفيرة تركيا بالجزائر حيث قالت : " أن الجزائر تعتبر ثاني أكبر شريك لتركيا في افريقيا ، واذا نظرنا الى آخر **20 سنة** تطورت العلاقات التركية الجزائرية الاقتصادية والتجارية بشكل كبير لهذا السبب يبلغ حاليا حجم التبادل التجاري بين البلدين 3.5 مليار دولار ، وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية رجب طيب اردوغان نسعى لزيادة هذا الرقم الى 5 مليار دولار"[2].

كما أكد " **مراد ملاح** "- الخبير الاقتصادي والمهتم بالعلاقات الجزائرية التركية – ان الاستثمارات التركية بإمكانها اعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني في الجزائر ، خاصة من جانب خلق

[1] ندوة حول العلاقات التركية–الجزائرية بعنوان " **آفاق العلاقات التركية الجزائرية** " مركز دراسات الشرق الأوسط ،2020/05/28 ،متاح على الموقع www.orsam.org.tr تاريخ الاطلاع 2022/05/14 .

[2] نفس المرجع

مناصب شغل لمئات الشباب من خريجي الجامعات ، بما يسهم لا محالة في رفع قيمة الميزان التجاري بين البلدين [3]

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للمبادلات التجارية والعلاقات الجزائرية التركية

ان الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية التركية وفرت الأرضية الخصبة لنمو علاقات حالية ومستقبلية ذات جذور ضاربة في التاريخ تعود لثلاث قرون مضت، هذا ما سهل تقاربا بين البلدين وتطور علاقات على مستوى العديد من الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ...الخ .

وما نراه على أرضية الواقع يؤكد هذا، فحسب " **كمال رزيق** " –استاذ الاقتصاد بجامعة البليدة و الوزير الحالي للتجارة –أن من ينظر للمشاريع التركية في الجزائر حاليا يدرك أن هناك رغبة حقيقية في استثمار مربح للطرفين بعيدا عن نظرة الهيمنة التي لطالما رافقت الطرف الفرنسي في تعامله مع الجزائر.

1-رفع حجم التبادل التجاري :

قال " **سامي عاقلي** " –رئيس أكبر تجمع لرجال الأعمال في الجزائر – في مقابلة مع وكالة الأناضول التركية: ان مستوى التبادل التجاري بين البلدين حاليا الذي يفوق 4 مليار دولار، يمكن رفعه الى 10 مليار دولار في غضون 4 أو 5 سنوات لو عملنا أكثر في اطار شراكة رابح–رابح وتم تجسيد المشاريع المشتركة [1].

2- انشاء شركات منافسة في الأسواق الأوروبية :

[3] عثمان لحياني ، موضوع بعنوان " الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا ، نشر في 2021/04/17 ،متاح على الموقع www.alaraby.co.uk تاريخ الاطلاع (2022/05/14) .

[1] حسان جبريل ، موضوع مقابلة بعنوان " **الشراكة التركية الجزائرية مدخل التوسع التجاري بافريقيا** " نشر في 2021/04/16 ، متاح على موقع وكالة الأناضول التركية www.aa.com.tr/ar تم الاطلاع في (2022/05/14)

حسب " **سامي عاقلي** " : " أنه بشراكة **رابح–رابح** بين الشركات التركية والجزائرية يمكن اقامة بنى تحتية لشركات منتجة لا يمكنها فقط دخول السوق الافريقية ولكن أيضا السوق الأوروبية القريبة من الجزائر بحرا وجوا " [2].

3- انشاء شركات متعددة الجنسيات لدخول اسواق دولية :

هذا ما اقترحه وزير التجارة " **كمال رزيق** " في اللقاء الذي جمعه بالسفيرة التركية في الجزائر "**ماهينور غوكطاش** " بإنشاء تكتل شركات متعددة الجنسيات لدخول أسواق دولية.

4- توسيع حجم الاستثمارات التركية بالجزائر :

وهذا حسب ما دع له " **رمضان لعمامرة** " – وزير الخارجية والجالية الوطنية بالخارج – عقب لقائه بنظيره التركي " **جاويش أوغلو** " حيث قال : " أعربنا عن رضانا للرؤية الطموحة التي تمضي عليها وتيرة الشراكة الجزائرية التركية في الوقت الذي نرى أن المزيد من الاستثمارات التركية ضروري نظرا لإمكانيات الاقتصاد الجزائري و انجازات الاقتصاد التركي " [1]

5- تطوير الأرضية الرقمية للتبادل :

حسب " **سامي عاقلي** ":" انه سيجري تطوير الأرضية الرقمية في الأشهر القادمة وستصبح مربوطة مباشرة بقاعدة رجال الأعمال في كامل تركيا والجزائر ايضا من خلال اتحادية ارباب العمل [2]

6- اطلاق مجلس الأعمال الجزائري التركي :

حسب "**سامي عاقلي** ":" يجري حاليا العمل على اطلاق مجلس الاعمال الجزائري التركي ، الذي سيسمح باعطاء دفع أكبر للعلاقات بين البلدين "[3]

---

[2] نفس المرجع .

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ، موضوع بعنوان " **السيد لعمامرة يدعو الى مزيد من الاستثمارات التركية في الجزائر** " نشر بتاريخ 2021/08/15 على الساعة 9:17 متاح على الموقع www.APS/dz/ar/economie ،تم الاطلاع يوم (2022/05/14)

[2] حسان جبريل ، www.aa.com.tr/ar ، **مرجع سبق ذكره** .

[3] **نفس المرجع** .

7- بناء اقتصاد جزائري جديد :

عبر " **سامي عاقلي** " في مقابلته مع وكالة الاناضول التركية عن أمله في أن تستجيب السلطات الجزائرية ، لجزء من المقترحات ال **62** التي رفعها اتحاد أرباب العمل في 2021/03/09 لبناء اقتصاد جديد عبر محاور اصلاح كبرى تخص النقاط التالية :

محاربة البيروقراطية – مشاكل العملة – تغيير المنظومة البنكية والمصرفية.

8- انشاء اتفاقية للتجارة الحرة :

حيث أعلن الرئيس التركي " **رجب طيب اردوغان** " أن الجزائر وتركيا تمضيان قدما في اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التوصل الى اتفاقية تجارة حرة بينهما [4]

[4] وكالة الأناضول التركية ، موضوع بعنوان " **أردوغان :تركيا والجزائر تمضيان قما لتوقيع اتفاق تجارة حرة** " نشر بتاريخ :2020/01/26 ، متاح على الموقع www.aa.com.tr/ar تم الاطلاع يوم (2022/05/16) .

خلاصة الفصل :

إن الجزائر وباعتبارها دولة من الدول النامية يعتمد اقتصادها اعتمادا كليا على عوائد المحروقات وتتأثر تأثرا كبيرا بتغيرات أسعارها، لدى وجب عليها تنويع صادراتها وشركائها الاقتصاديين من أجل الخروج من التبعية الاقتصادية .

والعلاقات التجارية بين الجزائر وتركيا تدخل ضمن هذا النسق ، وحجم المبادلات التجارية المتنامي بينهما خير دليل على ذلك وهذا ما يعبر عن ارادة سياسية حقيقية بغية الخروج من تبعات تغيرات اسعار النفط وخاصة في الأزمات المفاجئة.

إن ما يلاحظ في أرض الواقع من حجم الاستثمارات التركية المتزايد يعبر عن آفاق واعدة تجمع البلدين في العديد من المجالات ولن تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بل الى العديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية ...الخ تعود بالنفع على البلدين من اجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة .

خـــاتمـة

خـــاتمة:

بعد دراستنا للمبادلات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي بالتحليل والتفسير ركزنا على المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا بشكل أدق بالاستعانة بحصيلة المبادلات التجارية بين البلدين في الفترة الممتدة من (2000-2020) من خلال تتبع تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالتحليل والتفسير وتوصلنا الى نتائج على أساسها سوف يتم الخروج بتوصيات من أجل استثمارها في العلاقة التي تربط بين الجزائر وتركيا و آفاقها المستقبلية.

أولا-نتائج اختبار الفرضيات:

1-الفرضية الأولى مؤكدة: حيث يحتل التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري وله آفاق وتحديات كبيرة مستقبلا.

2-الفرضية الثانية مؤكدة: حيث أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في تزايد مستمر.

3-الفرضية الثالثة مؤكدة: يمثل حجم التبادل التجاري مع تركيا نسبة لا بأس بها من اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية.

ثانيا-النتائج العامة للدراسة:

من خلال دراسة تطور حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا توصلنا الى النتائج التالية:

- حجم التبادل التجاري بين الجزائر و تركيا في تزايد مستمر وذلك واضح من خلال نسبته المتزايدة من الحجم الاجمالي للتجارة الخارجية للجزائر.

- التزايد في حجم التبادل دليل على وجود ارادة سياسية حقيقة من أجل القضاء على التبعية الاقتصادية لفرنسا من خلال تنويع الشركاء.

– الاهتمام المتزايد بضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات لتقليل آثار تقلبات اسعار النفط من خلال فتح المجال للاستثمارات التركية وتقديم كل التسهيلات الممكنة.

– المبادلات التجارية الخارجية لها دور في التنمية الاقتصادية وهذا واضح من خلال حجم الاستثمارات التركية في الجزائر.

ثالثا: الاقتراحات :

من خلال هذه النتائج التي توصلنا لها يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

1– المواصلة في زيادة حجم التبادل التجاري بين الجزائر و تركيا.

2–الزيادة في تنويع الشركاء الاقتصاديين وجعل تركيا بوابة لعلاقات مع دول آسيوية أخرى.

3– الاهتمام بتنويع الصادرات مع تركيا خارج المحروقات لتفادي آثار تقلبات الأسعار.

4– لعب الجزائر دورها المحوري في القارة الافريقية باعتبارها البوابة الرئيسية لها امام الدول الاجنبية الاخرى.

5– تقديم مختلف التسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من مزاياها.

6– القضاء على البيروقراطية الادارية التي تعرقل الاستثمارات الاجنبية من خلال تعقيدها وتسلسلها.

7– الاهتمام بتطوير الشركات والمؤسسات العمومية من جميع الجوانب واعتماد المعايير العالمية في جودة المنتجات من أجل منافسة المنتوج الأجنبي سواء في الجزائر أو في الأسواق العالمية.

رابعا-آفاق الدراسة المستقبلية :

حاولنا من خلال هذه الدراسة الالمام بجوانب الموضوع النظرية و التطبيقية قدر الامكان ، ويبقى باب العلم مفتوحا من أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع ، ونقترح بعض المواضيع كآفاق مستقبلية للدراسة وأهمها:

- المبادلات التجارية مع الدول الآسيوية كبديل للشراكة الأوروبية.
- المبادلات التجارية وأثرها على التنمية الاقتصادية.
- دور الاستثمارات الأجنبية في تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- تنويع الشركاء الاقتصاديين كخيار استراتيجي للقضاء على التبعية الاقتصادية "الجزائر كدراسة حالة".

المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I-الكتب :

1- أحمد الحاج، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

2- جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية** ،مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة العربية الأولى،2013.

3- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية الحديثة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016.

4- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الاكاديميون للنشر والتوزيع،2014.

5- خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،2019.

6- صالح فركوس، **تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، .2005

7- صلاح حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية –النظريات والسياسات** -،دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، .2014

8- عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012 .

9- عطاالله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019 .

10-فوزي عبد الخالق فائق، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الجامعة المفتوحة، ليبيا،1998 .

11-محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999

12-محمد صالح العنتري، **سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة** منشور من طرف الأستاذ رابح بونار تحت عنوان **مجاعات قسنطينة**، الجزائر،.1974

13-يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر القديمة والوسطى**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

II-المجلات العلمية :

1- درار عياش وآخرون، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 27، 2013 .

2- رشيدة جيدل ولحسن دردوري، **محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6،العدد01،جامعة الوادي، 2021 .

3- رضوان شافو وعمر لمقدم، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن 19** ،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 7 ،جامعة الوادي.

4- سعاد بن مسعود و الحدي نجويه، **أثر تغيرات اسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1986-2016** ،مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6،العدد 01 ،2020 .

5- عبد القادر مشدال، **تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد السوق واشكالية تطور الصناعة** ،مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 12 ،العدد 01 .

6- ناصر بوبقرة وتيفالي بن يونس، **التجارة الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية** ،مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10،العدد 01 ، 2021،

III- الأطروحات والرسائل :

1-الأطروحات :

1- حساني عمر، **واقع وآفاق التبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية 2008** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة مستغانم ،السنة الجامعية 2020-2021 .

2- دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –دراسة حالة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،السنة الجامعية 2015 /2016

3- بن ساحة مصطفى، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2011/2010 .

2-الرسائل :

1- آمال حاجي ،**أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 1970-2013**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ام البواقي السنة الجامعية ،2015/2014.

2- تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر بالوادي، السنة الجامعية 2014-2015.

3- سارة محمد شيكوش، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وآثارها الاقتصادية 2006-2016**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف سطيف ،السنة الجامعية 2017-2018 .

4- مريم بن سعادة وساجية بومعيزة، **استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة جيجل، السنة الجامعية 2019/2018 .

5- ناريمان بوشجيرة، **تحليل التنافسية للصادرات الجزائرية في ظل العولمة الاقتصادية** ، مذكرة مكملة لنيل ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، السنة الجامعية 2014/2015 .

VI- الأنترنيت :

على المواقع التالية:

1- www.APS.dz/ar/economie

2- www.aa.com.tr/ar

3-www.elmihwar.dz.ar

4-www.ennaharonline.com

5-www.orsam.org.tr

6-www.alaraby.co.uk